كتابان للكافيجي

- **الإلْماء والإنْماء فيما يتعلق ببحث (أمّا)**
- **تحفة الإخوان في إعراب: أكمل الحمد**

تأليف: محمد بن سليمان الكافيجي

تحقيق وتعليق:

د. حمود بن عتيق راضي المعبدي

أستاذ اللغة والنحو والصرف المشارك - جامعة شقراء

homoud205@gmail.com

تاريخ تسلُّم البحث: ٢٠٢١/٣/١م **تاريخ قبول البحث: ٢٠٢١/٣/١٥م**

Doi: 10.52840/1965-000-023-003

المستخلص

جاء هذا العمل العملي لإخراج كتابين من كتب العلامة محمد بن سليمان الكافيجي، بحث فيهما مسألتين، ودرسهما دراسة جمعت أطرافها، واستوعبت شتاتها، أحصت مبانيها، وغارت في معانيها، فأجلت خوافيها، وأبانت الحق فيها، وأفادت دارسيها.

الأول منهما في مسألة (أمّا) وما يتعلق بها، والثاني في إعراب: أكمل الحمد.

كتابان في علم النحو، من نفائس التراث اللغوي، عُرضت فيهما المادة العلمية عرضًا محكمًا منسقًا، ربط فيهما فروع المسألة بإحالات، وأكدّها بأدلة ساقها من العلوم العربية والشرعية وغيرها كالهندسة والمنطق، فجمع بين النقل والعقل.

تجلّت في الكتابين ما تميّز به عصر الكافيجي، وأسلوبه، وكثرة تصنيف الكتب النحوية الصغيرة فيه، وغير ذلك مما حوته المادة العلمية من فوائد وفرائد.

الكلمات المفتاحية: الكافيجي، وأمّا كلمة، وأكمل الحمد، والمقصود بالتفصيل، ومقصدين، ومرصدين، والمقالة.

Two Books of Al- Kafiji

- **Al-Ilma Walinma Regarding the Research of (Amma).**
- **Tuhfat Al-Ikhwan in Parsing: Akmal Al-Hamd.**

By: Mohammed Ibn Sulayman Al-Kafiji

Verification and Comments By:

Dr. Homood Atiq Radi Al-Muabady

Associate Professor of Language, Grammar and Morphology

Shaqra University

homoud205@gmail.com

Date of Receiving the Research: **1/3/2021** **Research Acceptance Date: 15/3/2021**

Doi: 10.52840/1965-000-023-003

Abstract

This scientific work came out to verify two books from the books of the scholar MUHAMMED SULAYMAN AL-KAFIJI. Two issues were discussed in it, and he studied them in an accurate study that collected its parts, realized its diaspora, counted its structures, and delved deeply into its meanings, so it cleared what was mysterious, showed the truth in it, and benefited those who study it.

The first issue is (AMMA) and what is related to it. The second issue is in parsing: AKMALAL HAMD.

The two books are on grammar, two of the valuables of the linguistic heritage, that the author in both presented scientific subject compactly and coordinately, linked branches of the issue with referrals, and confirmed with evidences quoted from Arabic, Islamic, engineering, and logic sciences, so he gathered between copying and mind.

Manifested in the both books what distinguished AL-KAFIJI era, his method, and the large number of compilations of small grammar books in them, and other things that are contained in the benefits and distinctiveness of the scientific material.

Key Words: AL-KAFIJI, the word "Amma", "Akmal Al-Hamd", what is meant by detail, two intentions, two eye servers, essay.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خاتم النبيين وسيد المرسلين وعلى آله وأصحابه والتابعين.

أما بعد

فهذان كتابان من نفائس تراثنا المجيد، لعالم جليل، وجبلٍ أشمٍّ نبيل، جمع علومًا، فألمّ بالمنقول، وتبحّر في المعقول.

وتكمن أهمية الكتابين، وتظهر قيمتُهما في غير ما جانب:

أولًا: كُلُّ كتاب منهما بحث مسألة نحوّيةً، من دقائق المسائل، ودرسها دراسةً جمعت أطرافها، واستوعبت شتاتها، فأحصت مبانيها، وغارت في معانيها، وأَجْلَت خوافيها، وأبانت الحقّ فيها.

ثانيًا: مصنفُهما عَلَمٌ من أعلام عصره، له عنايةٌ بعلوم العربية، إذ درسها ودرّسها، وصنّف فيها، حتى نُسِبَ إلى علم النحو، فسُمِّيَ (الكافيجي) نسبة إلى كافية ابن الحاجب من شدة ملازمته لهذا الكتاب قراءةً وإقراءً.

ثالثًا: جُلُّ علمائنا السابقين يحيطون بعلوم العربية إلى علوم الشريعة، ولا يفوتهم إلّا القليل منها، والكافيجي يمثّلُهم بموسوعيته التي برزت في تصنيفه، ويمثّل عصره، وأسلوب التأليف فيه.

من أجل ذلك، رأيت تحقيقَها وإظهارَها، إسهامًا في خدمة التراث الإسلامي، وإضافةً إلى لبِنات العربية.

جاء هذا العمل في مقدمة، وترجمةٍ للكافيجي موجزة، ونصوص الكتابين، قبل كل نصٍّ تحقيقٌ لاسم الكتاب، وتوثيق نسبته إلى المؤلف، ووصف المخطوط، ثم النص المحقق، معتمدًا على نسخة وحيدة وفريدة لكل كتاب منهما، وما يحتاجه المنهج العلمي من عزوٍ للآيات القرآنية، والأحاديث النبوية، وتوثيق للقراءات والأقوال والحكم والأمثال، وإحالات أو مسائل، من مصادرها الأصيلة، ونسبة الأبيات الشعرية إلى قائليها وتوثيقها كذلك، وغير ذلك مما يلزم، ثم الخاتمة وما حوته من نتائج وفوائد. وأسأل الله القبول.

الكافيجي بإيجاز(١)

اسمه ونسبه:

هو أبو عبد الله محمد بن سليمان بن مسعود البُرْغَمي الحنفي، المعروف بالكافيجي، نسبةً إلى كافية ابن الحاجب، لكثرة ملازمته لها قراءةً وإقراءً، ولد بككجة كي من بلاد صروخان من ديار ابن عثمان الرومي، قبل التسعين وسبع مئة تقريبًا.

مكانته العلمية، وما قيل فيه:

اشتغل الكافيجي بالعلم من سنٍّ مبكرة، ورحل لطلب العلم ولقيا العلماء، فقدم الشام وأقرأ بها، وحجّ ودخل القدس، ثم قَدِم القاهرة بُعيد الثلاثين، واستقرّ بها، واجتمع بكبار رجال عصره كالبساطي وابن حجر، وغيرهما من المحققين.

ذكر السخاوي أن ابن حجر امتدحه بالشيخ الإمام الأوحد الفاضل البارع، جمال المدرسين مفيد الطالبين، وأذن له في رواية شرح النخبة عنه مع جميع مروياته، وذلك في سنة اثنتين وأربعين.

وقال السخاوي: العلامة الفريد المتبحّر في العلوم، ممّنْ درَّس وصنّف وأفتى، وأخذ عنه الأكابر طبقة بعد أخرى، وشاع ذكره، مع الفتوى والمحاسن الوافرة.

وقال عنه تلميذه السيوطي: وكان الشيخ رحمه الله صحيح العقيدة في الديانات، محبًّا لأهل الحديث، كارهًا لأهل البدع، كثير التعبّد على كبر سنه، كثير الصدقة والبذل، لا يُبقي على شيء، سليم الفطرة، صافي القلب، كثير الاحتمال لأعدائه، صبورًا على الأذى، واسع العلم جدًا، لزمته أربع عشرة سنة، فما جئته من مرة إلا وسمعت منه التحقيقات والعجائب مالم أسمعه قبل ذلك، وقال عنه في موضع آخر (أستاذ الدنيا في المعقولات).

مؤلفاته:

ذكرت المصادر أن مؤلفاته زادت على المئة في علوم شتى، وأشهرها في النحو، شرح قواعد الإعراب لابن هشام(٢).

---

(١) ينظر ترجمته في الضوء اللامع: ٧/ ٢٢٨، وبغية الوعاة: ١/ ١١٧، وحسن المحاضرة: ١/ ٤٥٠، والمنجم في المعجم: ١٨٣.

(٢) حققه: د/ فخرالدين قباوة، وطبعته دار طلاس. وينظر الغرة الواضحة في تفسر سورة الفاتحة – ص٢٥ – للكافيجي بتحقيق الدكتور مرزوق علي إبراهيم، فقد عدّ له تسعة وسبعين مصنفًا.

وفاته:

توفي سنة ٨٧٩هـ، ودفن بجوار سبيل التربة الأشرفيّة.

كتاب الإلماء والإنْماء فيما يتعلق ببحث أمّا
تأليف:
العلامة محيي الدين محمد بن سليمان الكافيجي
نسبته إلى الكافيجي

تحقيق اسم الكتاب:

- جاء اسمه في المخطوط في صفحة العنوان بأنه كتاب، فقال (كتاب الإلْماء والإِنْماء فيما يتعلّق ببحث أمّا) وإن كنتُ أُعدُّه رسالة؛ لصغر حجمه، واقتصاره على مسألة (أمّا) وما يتعلّق بها.

كذلك تكرر قوله في نهاية المخطوط بالاسم نفسه.

- ذكره الدكتور مرزوق، محقق (الغُرّة الواضحة) للكافيجي بالعنوان عينه، فقال: (الإلْماء والإنماء فيما يتعلّق ببحث أمّا)(٣).

توثيق النسبة إلى المؤلف:

- جاءت النسبة إلى الكافيجي في صفحة العنوان بقوله: (كتاب الإلْماء والإنماء فيما يتعلّق ببحث أَمّا، للعلامة محيي الدين أبي عبد الله محمد بن المرحوم علم الدين سليمان الكافيجي).

- ذكره الدكتور مرزوق، محقق (الغُرّة الواضحة) للكافيجي، في مؤلفاته(٤).

(٣) الغرة الواضحة في تفسير سورة الفاتحة: ٢٦.

(٤) المصدر السابق: ٢٦.

وصف مخطوط الإلماء والإنماء فيما يتعلق ببحث أما:

وهي محفوظة في دار الكتب المصريّة، برقم [ه، ٤٨٧٥] والنسخة تامّة خالية من السقط والغموض، إلا ما وقع في اللوحة الخامسة من بياض بمقدار ثلاث كلمات، غير مؤثرة في المعنى، وتقع في (٦) لوحات، واللوحة تتكون من صفحتين إلا الأخيرة فواحدة.

وفي كل صفحة (٢٣) سطرًا، يحوي كل سطر اثنتي عشرة كلمة تقريبًا، كتبت بخط واضح وجميل غير مضبوط بالشكل، وكتب على صفحة العنوان (كتاب الإلماء والإنماء فيما يتعلق ببحث أما. للعلامة محيي الدين أبي عبد الله محمد بن المرحوم علم الدين سليمان الكافيجي، تغمَّده الله بالرحمة والرضوان وأسكنه فسيح الجنان. آمين).

وعلى جانب العنوان شرح لغوي للفظة (ألْما) في سبع عشرة كلمة، أسفل منه تعليق حول البسملة، في ثلاثة أسطر.

وفي آخر لوحة تاريخ كتابتها، في يوم الجمعة ثالث شهر رمضان سنة خمس وسبعين وألف من الهجرة النبوية.

ولما في هذه النسخة من كمال ووضوح واتساق فقد جعلتها عمدة التحقيق وفريدته.

نماذج من المخطوط

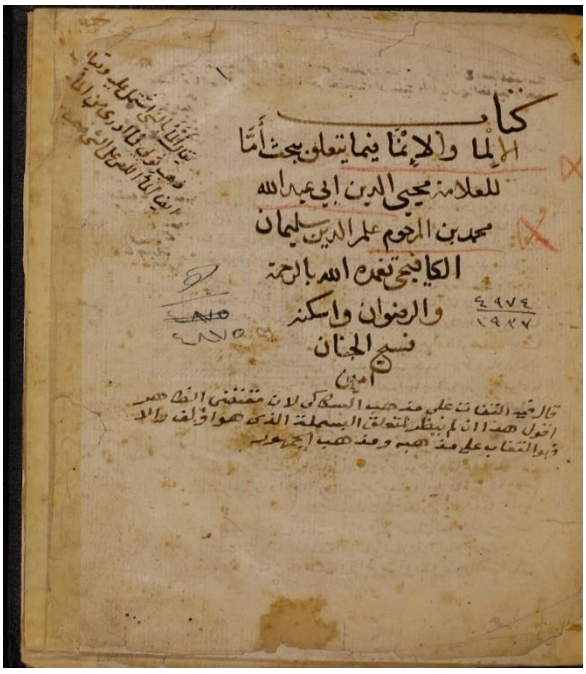

كتاب
الإلما والإنما فيما يتعلق ببحث أمّا
للعلامة محيي الدين ابي عبد الله
محمد بن المرحوم علم الدين سليمان
الكافيجي تغمده الله بالرحمة
والرضوان واسكنه
فسيح الجنان
آمين

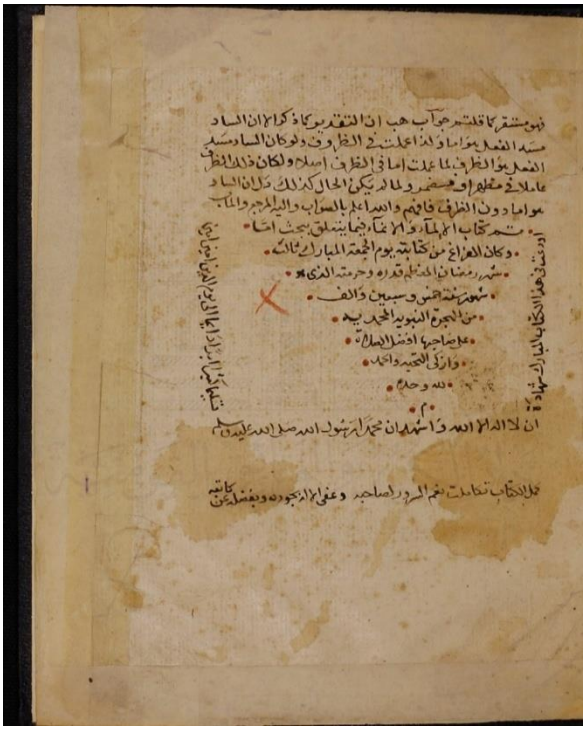

النص المحقق

بسم الله الرحمن الرحيم، وبه الإعانة ومنه التوفيق وهو حسبي ونعم الوكيل.

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والتسليم على سيد المرسلين، محمد وآله وصبحه أجمعين. وبعد:

فهذه مقالات ذكرتها في ديباجة المصباح(٥) لبيان المباحث المتعلقة بـ (أمَّا) و(بعد) وما بعدهما، ففي (أَمَّا) مقالات:

المقالة الأولى: اعلم أنها حرف بلا خلاف بين مشاهير النحاة(٦)، لدلالتها على معنى في غيرها، ويشهد عليها ذكرهم إياها في الحروف دون غيرها، ولا ينافي ذلك قولهم (أَمَّا) كلمة(٧)، بإطلاق لفظ الكلمة دون الحرف؛ لأن اطلاق اسم الجنس على شيء لا يخرجه عن نوعه، فكونها كلمة لا ينافي كونها حرفًا، كما لا ينافي كون (زيد) حيوانًا كونه إنسانًا، ولعل السرّ في ذلك الإطلاق خفاء حرفيتها من حيث إنها عملت في الظروف(٨) من حيث هي النصب، وليس غيرها من الحروف كذلك، وتضمّنت معنى (مهما) وهو اسم حتى فسّروها به، قال سيبويه: (أما زيدٌ فمنطلق) معناه: مهما يكن من شيء فزيدٌ منطلقٌ(٩)، فلم يطلق لذلك عليها اسم نوعها، وهو الحرف، وأطلق اسم جنسها، وهو الكلمة لما ظهر أنها لم تخرج عن أحد أنواعها، وصح إطلاقها على كُلٍّ منها.

---

(٥) المصباح، كتاب مختصر في النحو لناصر المطرِّزي، مطبوع بتحقيق/ مقبول علي النعمة.

(٦) ينظر الكتاب: ١/ ٩٥، ومعاني الحروف للرماني: ١٢٩، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ٧، والجنى الداني: ٥٢٢، ٥٢٨.

(٧) هذا قول ابن فارس في الصاحبي: ١٠٦.

(٨) قال ابن الشجري في عبارة (أمَّا على إِثْر ذلك فإني جمعتُ) (فالعامل في الظروف الذي هو (على) عند سيبويه وجميع النحويين (أمّا)؛ لأنها لنيابتها عن الفعل تعمل في الظروف خاصّة، فعلى هذا نقول: أمّا اليوم فإني خارجٌ، فتعمل (أمّا) في (اليوم) ولا تعمل فيه (خارجًا)؛ لأن (إنّ) تقطع ما بعدها عن العمل فيما قبلها؛ فإن قلت: أمّا اليوم فأنا خارجٌ، جاز أن تُعمل في (اليوم) (أمّا) وجاز أن تعمل (خارجًا)، فإن قلت: أمّا زيدٌ فأنا ضاربٌ، لم يعمل في (زيد) إلا (ضارب)؛ لأن (أمّا) لا تعمل في المفعول الصريح، وإن قلت: أمّا زيدٌ فإني ضارب، فهذه غير جائزة عند جميع النحويين إلا أبا العباس المبرد) أمالي ابن الشجري: ٣/ ١٣٢، وينظر مغني اللبيب: ٨٣.

(٩) الكتاب: ٤/ ٢٣٥، وهو قول الجمهور، الجنى الداني: ٥٢٢.

المقالة الثانية: اعلم أنه قيل أصلها (مهما) المركّبة من (مه)، وما الشرطية، أو منها وما الزائدة(١٠)، فقلبت الهاء همزة؛ نظرًا إلى الاتحاد في المخرج الحلقي، ثم قلبت الهمزة ألفًا لاقتضاء سكونها وانفتاح ما قبلها ذلك ولا يُتوهم اجتماع الإعلالين الغير جائز(١١)؛ إذ الإعلالان ليسا من جنس واحد، فانظر في قل وبع... (١٢) ما قلنا، ثم قَلْبُ المكان، فصار الألف في مكان الميم وبالعكس(١٣).

سؤال: لما فتحت، والأصل في تحريك الساكن الكسر؟

جواب: للالتباس(١٤) بـ (إمَّا) العاطفة، نحو: جاءني إما زيد وإما عمرو، بمعنى: جاءني زيد وعمرو، لكن في (أمّا) شك في المجيء(١٥).

---

(١٠) الكتاب: ٣/ ٦٠، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٢/ ٣٦٩، وارتشاف الضرب: ١٨٦٣، والمغني: ٤٣٦، والمساعد: ٣/ ١٣٧.

(١١) (أل) لا تدخل على (غير) عند بعض النحاة، قال سيبويه: (و (غير) أيضًا ليس باسم متمكّن، ألا ترى أنّها لا تكون إلا نكرة ولا تُجمع، ولا تدخلها الألف واللام) الكتاب: ٣/ ٤٧٩، وينظر الأصول في النحو: ١/ ١٥٣.

ومذهب آخر للنحاة وغيرهم من علماء التفسير والقراءات أنّها تتعرّف إذا وقعت بين ضدين كوقوعها بين المنعَم عليهم والمغضوب عليهم في سورة الفاتحة. ينظر معاني القرآن للفراء: ١/ ٧، والمحرر الوجيز: ١/ ٢٥٦، وشرح المفصل لابن يعيش: ٢/ ١٢٥.

(١٢) في الأصل بياض قدر كلمة، قال ابن يعيش (نحو: قُلْ وقُلْن، والأصل: تقول، فحذف حرف المضارعة، إذ المواجهة تغني عن حرف خطاب، ثم سكن لامُ الفعل للأمر، أو لاتصال نون جماعة النساء به، نحو: قُلْن، فالتقى حينئذٍ ساكنان، اللام وحرف العلة، فحُذف حرف العلة لالتقاء الساكنين على القاعدة...) شرح المفصل: ١٠/ ٦٨.

ففيه إعلالان حذف حرف المضارعة ثم حرف العلة، ومثله (بع).

(١٣) أصلها: مه ما، ثم: مأ ما، ثم: ماما، ثم: (أمّا).

(١٤) هذا تعليل، وقال سيبويه: إذا أضمرت فعل الشرط فتحت همزة (إمّا) وإذا أظهرته كسرتها. الكتاب: ١/ ٢٩٤، وينظر الأزهية: ١٤٧، وأمالي ابن الشجري: ٣/ ١٣٤، والجنى الداني: ٥٢٣.

(١٥) أنكر مجيئها عاطفة أبو علي الفارسي في الإيضاح العضدي: ٢٩٧، وابن مالك في شرح التسهيل: ٣/ ٣٤٣، وابن عصفور في شرح جمل الزجاجي – وحكى الاتفاق على ذلك: ١/ ٢٢٣، وهو مذهب يونس وابن كيسان: ينظر همع الهوامع: ٥/ ٢٥٢.

سؤال: فعلى تقدير الفتح أيضًا/ يلزم اللبس بـ (أمّا) التي في قولنا: أمّا كنت منطلقًا انطلقت؟

جواب: يفرق بلزوم الفاء لها في جوابها دون (أمّا) المركبة.

سؤال: هذا الفرق حاصل على تقدير كسر الأصل فيلزم ترجيح الفتح عليه مع مافيه من المرجّح دون الفتح، وهو الأصالة؟

جواب: إن المرجح في الفتحة هو خفّتها، واقتضاه (أمّا) الشرطية إياها لكثرة استعمالها فاختيرت الفتحة لكثرة المرجّح، وقيل أصلها: (أم ما) فأدغم كما مرّ(١٦)، وقيل أصلها (إن ما) مركبة من إن الشرطية، وما الزائدة(١٧)، مثلها في (إمّا تَرَينّ)(١٨)، فقلبت النون ميمًا لقرب الميم من النون، مثلها في (عنبر)(١٩) وأدغمت الميم في الميم، وأبدلت الكسرة فتحة، فرقًا بينها وبين العاطفة، وفيه ما مرّ من السؤال والجواب(٢٠)، وقيل: لا أصل لها(٢١)، هذا هو الحق؛ لأنها على تقدير أن يكون لها أصل، لا يخلو عن تصرف وتبدل هو من خواص الأسماء والأفعال.

(١٦) مرّت قبل قليل، وينظر الجنى الداني: ٥٢٨، وهمع الهوامع: ٤/ ٣٥٤.

(١٧) ينظر الكتاب: ٣/ ٣٣١، ٣٣٢، وحروف المعاني للزجاجي: ٦٤.

(١٨) سورة مريم من آية: ٢٦.

(١٩) ينظر الكتاب: ٤/ ٤٥٣، وكتاب الإدغام من شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ١٨١.

(٢٠) مرّ قبل قليل.

(٢١) أي بسيطة، وليست مركّبة. قال أبو حيّان (وقال غير سيبويه: ليست (إمّا) مركبة من (إنْ) و (ما)، ولا معنى لـ (إنْ) هنا، وهذا المذهب عندي أولى؛ لأن الأصل البساطة لا التركيب) ارتشاف الضرب: ١٩٩٣، وينظر الجنى الداني: ٥٣٣، وهمع الهوامع: ٥/ ٢٥٥.

المقالة الثالثة: اعلم أن وضعها لتفصيل مجمل، وهو على ثلاثة أقسام(٢٢): قسم يُذكر فيه الأنواع المقصودة بالتفصيل باسمها نحو قولك بعد أن تقول: جاءني إخوتك(٢٣): أما زيدٌ فأعنتُه، وأما عمرو فأكرمته، وأما بكر فأهنته، وأمّا بشر فقد أعرضت عنه. وقسم يُذكر فيه أحد الأنواع المقصودة ويترك الباقي ولكن يُنوى كقوله تعالى ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ﴾(٢٤) ذكر (أما) فيه مرة ولم تذكر أخرى. وقسم يذكر فيه أحدها دون الباقي من غير أن يُنوى، نحو قولك: أمّا أنا فقد فعلت كذا، وأمّا بعد فإني أحمد الله، ومن هذا القسم (أما) التي في أول الكتاب(٢٥).

المقالة الرابعة: اعلم أن المذكور بعد (أمّا)(٢٦) اسمًا كان أو ظرفًا هو النوع المقصود بالتفصيل، وذكره بعدها باعتبار ما تعلق به في الجملة الواقعة بعد الفاء اللازمة/ لها من الفاعلية والمفعولية، أعني أن ما تعلّق به إن كان من جهة الفاعلية رُفع، وإن كان من جهة المفعولية نُصب(٢٧)، نحو: أما زيدٌ فمنطلق، وأما زيدًا فضربت، وهذا على رأي شهدتُ أحقيّته، وفيه خلاف سنذكره(٢٨) إن شاء الله تعالى.

---

(٢٢) أشار إلى هذه الأقسام ابن الحاجب في شرح المقدّمة الكافية في علم الإعراب: ١٠٠٥، والإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٢٦٠، وابن هشام في مغني اللبيب: ٨١.

(٢٣) قال الرماني: (جاءني إخوتك: فأمّا زيدٌ فأكرمته، وأما عمرو فأهنته، وأمّا جعفر فأعرضت) معاني الحروف: ١٢٩.

(٢٤) سورة آل عمران، من آية: ٧.

(٢٥) في ص ٨٢: وبعد، وليس فيها (أمّا)، وينظر رصف المباني: ١٨٢.

(٢٦) عدّد ابن هشام ما يقع بعد (أمّا) وقبل الفاء وجعلها ستة أمور:
الأول: المبتدأ، كقوله تعالى {أمّا السفينة فكانت لمساكين}، والثاني: الخبر، نحو (أمّا في الدار فزيدٌ)،
والثالث: جملة الشرط، نحو {فأمّا إن كان من المقربين فروحٌ}، والرابع: اسم منصوب لفظًا أو محلًا بالجواب، نحو {فأمّا اليتيم فلا تقهر}،
الخامس: اسم معمول لمحذوف يفسّره ما بعد الفاء، كقراءة {وأما ثمودَ فهديناهم} بالنصب، ويجب تقدير العامل بعد الفاء وقبل ما دخلت عليه، و
السادس: ظرف معمول لـ (أمّا) لما فيها من معنى الفعل، مغني اللبيب: ٨٢.

(٢٧) ينظر الكتاب: ١/ ٣٨٥-٣٩٠، والأزهية: ١٤٤، ومغني اللبيب: ٨٢.

(٢٨) سيأتي ص ٩٠.

المقالة الخامسة: اعلم أن فيها معنى الشرط واستُدِلّ عليه بلزوم الفاء في جوابها(٢٩)، فلولا تضمُّنها معنى الشرط لما لزمتها فاء الجواب التي ليست إلا في مواقع الشرط باقتضائها حكمًا من الأحكام(٣٠)، كالشرط الذي يقتضيه، فلولا معناه فيها لما كانت مثله، لكنها مثله فدَلّ على وجود معناه فيها.

سؤال: ما الداعي في العدول عن أن يقال لها إنّها للشرط إلى أن يقال إنّ فيها معنى الشرط كمهما مع الفاء حرف الشرط، كإن يشهد عليها ذكرهم إياها في باب حروف الشرط؟

جواب: الداعي إلى العدول عنه إلى ذلك خفاء كونها مثل (إن) الشرطية، حيث التزم بعدها الاسم(٣١) لفظًا والتزم بعد (إن) الفعل حتى كان قولهم: قام زيدٌ وأمّا عمرو فقد ضربته، برفع (عمرو) أقوى منه بنصبه، ولولا (أمّا) لكان النصب أقوى، كذا في الإيضاح(٣٢).

سؤال: لو كانت لذلك لكان بعدها فعلٌ داخلة هي عليه، كما أنّ (إنْ) كذلك، وليس فلسيت(٣٣)؟

جوابٌ: لها فعلٌ داخلة هي عليه تقديرًا محذوف لفظًا؛ لفوائد سنذكرها(٣٤)، والدخول ليس بواجب أن يكون لفظًا، فانظر إلى قوله تعالى ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ﴾(٣٥) يطمئن قلبك.

---

(٢٩) قال سيبويه (وأمّا (أمّا) ففيها معنى الشرط، كأنّه يقول: عبد الله مهما يكن من أمره فمنطلق. ألا ترى أنّ الفاء لازمة لها أبدًا) الكتاب: ٤/ ٢٣٥.

(٣٠) تكون الفاء رابطة للجواب، وذلك حيث لا يصلح لأن يكون شرطًا وتربط شبه الجواب بشبه الشرط، نحو (الذي يأتيني فله درهم)، ولها أحكام أخرى. ينظر: مغني اللبيب: ٢١٧، ورصف المباني: ٤٤٠.

(٣١) ينظر الأزهية: ١٤٤، وأمالي ابن الشجري: ٣/ ١٣١، والجنى الداني: ٥٢٥.

(٣٢) بنصِّه في الإيضاح في شرح المفصّل: ٢/ ٢٦١.

(٣٣) هذا مذهب الجمهور وخالف في ذلك ابن هشام وقال بأنها شرط، ينظر مغني اللبيب: ٨٠.

(٣٤) ستأتي ص١٧.

(٣٥) سورة التوبة من آية: ٦. كقوله تعالى {إن امرؤ هلك}، سورة النساء: ١٧٦، في كونه من باب الاشتغال عند الجمهور؛ ينظر الدر المصون: ٦/ ١٣.

سؤال: ما الداعي إلى حذفه والأصل عدمه؟

جواب: قصد جريها على طريقة واحدة(٣٦)، والتنبيه على مخالفتها لـ (إنْ) في المعنى من بعض الوجوه، أعنى معنى التفصيل مع ما فيها من كثرة الاستعمال المفضية للخفة ودلالة (أمّا) عليه؛ لأنها للشرط.

سؤال: الاستدلال على الشرط بلزوم الفاء/ غير صحيح لفقد الفاء في بعض مواردها، نحو قول الشاعر:

أمّا القتال لا قتال لديكم(٣٧) = ...

جواب: إنها حذفت للضرورة(٣٨) لفظًا لكنها ثابتة تقديرًا كما في قوله:

من يفعل الحسنات الله يشكرها(٣٩) = ...

فإن التقدير: فالله يشكرها، حذفت الفاء لفظًا للضرورة لكنها ثابتة تقديرًا.

سؤال: لو لم تحذف للزومها إلا في الضرورة لما حذفت في غيرها، لكن حذفت كقوله تعالى ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱسۡوَدَّتۡ وُجُوهُهُمۡ أَكَفَرۡتُم﴾(٤٠) أي فيقال لهم: أكفرتم، فليست بلازمة لها، فلا يستدلّ بلزومها على شيء أصلًا؟

جواب: المراد أنها لازمة لها داخلة في جوابها، والجواب في الآية محذوف(٤١)، وتبعته وتبعته الفاء لكونه محلها، فلا يكون مما يكون فيه (أمّا) خالية عن الفاء في جوابها.

---

(٣٦) ينظر الإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٢٦٠.

(٣٧) البيت من الطويل، وهو للحارث بن خالد المخزومي، وعجزه:..... * ولكنَّ سيرًا في عراض المواكب. ينظر البيت في المقتضب: ٢/ ٦٩، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ٣، والخزانة: ١/ ٤٥٢.

(٣٨) لا تترك الفاء إلا في الاضطرار، علل الربط ابن إياز بأنه العموم في (لا) التي لنفي الجنس دخل تحتها المذكور وغيره، وعليه جماهير النحاة، ينظر الكتاب: ٣/ ٦٤، المحصول في شرح الفصول: ١/ ٣٦٧، والخزانة: ١/ ٤٥٢.

(٣٩) البيت من البسيط، ويُنسب لعبد الرحمن بن حسّان وهو في ديوانه: ٦١، وقيل لأبيه، ولكعب بن مالك وهو في ديوانه: ٢٨٨، وهو صدر بيت وعجزه:..... * والشرُّ بالشرِّ عند الله مثلان، ينظر الكتاب: ٣/ ٦٥، وأمالي ابن الشجري: ١/ ١٢٤، وشرح المفصّل: ٩/ ٣، والمغني: ٨٠، والخزانة: ٩/ ٤٩.

(٤٠) سورة آل عمران من الآية: ١٠٦.

المقالة السادسة: اعلم أنّها متضمّنة معنى الفعل لنيابتها منابه، فإنّك إذا قلت: أَمّا زيد فمنطلق، فتقديره: أَمّا يكن من شيء فزيدٌ منطلق، فحذف (يكن من شيء) لما ذكرناه وأنيب (أَمّا) منابه(٤٢)، كما حُذف (استجارك) في قوله تعالى ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ﴾(٤٣) تقديره: وإن استجارك أحد(٤٤).

سؤال: هذا ينافي قولهم لا يليها إلا الاسم لأن الفعل وليها تقديرًا؟

جواب: المراد به أنه لا يليها إلا الاسم لفظًا، فلا ينافي ذلك أن يليها تقديرًا.

المقالة السابعة: اعلم أنها متضمنة لمعنى الابتداء(٤٥) من حيث وقوعها في مبتدأ الكلام سواء تقدّم عليها كلام أو٤٦ لم يتقدّم، وقيل من حيث وقوع المبتدأ بعدها غالبًا.

سؤال: ما ذكرتم يقتضي أن يُسمّى بذلك كل ما يقتضي أن يكون في مبتدأ الكلام، [أو] فيما بعده غالبًا كإذا المفاجأة؟

جواب: لا يقتضي ذلك؛ لأنه لوجه التسمية لا لبيان علة صحة الاطلاق، ولا يلزم من وجه التسمية الاطّراد في التسمية؛ بدليل أن القارورة سُمِّيت بالقارورة لقرار الماء/ فيها، ولا يلزم أن يسمّى كُل ما يقر فيه الماء بالقارورة، وقيل لما وقع الاسم بعدها غالبًا

=

(٤١) قال أبو حيان: (وأمّا حرف شرط يقتضي جوابًا، ولذلك دخلت الفاء في خبر المبتدأ بعدها، والخبر هنا محذوف، للعلم به، والتقدير، فيقال لهم: أكفرتم، كما حذف القول في مواضع كثيرة) البحر المحيط: ٣/ ٢٦، وينظر معاني القرآن للفراء: ١/ ٢٢٨، والكشاف: ١/ ٣٩١.

(٤٢) ينظر رصف المباني: ١٨٢، والجنى الداني: ٥٢٢.

(٤٣) سورة التوبة، من آية: ٦.

(٤٤) قال الزمخشري (أحد: مرتفع بفعل الشرط مضمرًا يفسّره الظاهر، تقديره: وإن استجارك أحد استجارك، ولا يرتفع بالابتداء؛ لأنّ (إنْ) من عوامل الفعل لا تدخل على غيره) الكشاف: ٢/ ٢٤٠، وينظر المحرر الوجيز: ٤/ ٦٥٦.

(٤٥) لم أجد من قال بهذا غير المصنف.

(٤٦) ينبغي العطف – هنا – بـ "أم" المعادلة، ينظر مغني اللبيب: ٦١.

حكم أنّها متضمنة للابتداء الملزوم للاسم، أو لأنّها معنى (مهما)(٤٧) وهو يقع مبتدأ، نحو: مهما تكن أكن.

المقالة الثامنة: اعلم أنّها لا يلاصقها فعلٌ ولا يليها إلا الاسم، وذلك لأنّ (أمّا) محذوفة الفعل حذفًا لازمًا لما مَرّ(٤٨)، فلو لاصقها فعل فلا يخلو إمّا أن يكون عين الفعل المحذوف أو غيره، والأول باطل؛ لأنه خلاف الغرض، والثاني: يستلزم الالتباس بفعل الشرط(٤٩)؛ ولأن الاسم الواقع بينها وبين فائها وقوعه فيه خارجًا عن حيّز الجواب للتنبيه على أنّه هو المُهمّ المقصود بالتفصيل(٥٠) وتمام التنبيه على ذلك إنما يكون بجعله في قُرب (إمّا) من غير حاجز.

سؤال: لو وجب وقوع الاسم بعدها لما جاز وقوع الفعل والحرف لكنه جائز، أما الفعل ففي قوله تعالى ﴿أَمَّا ٱشْتَمَلَتْ عَلَيْهِ أَرْحَامُ ٱلْأُنثَيَيْنِ﴾(٥١) وقوله: أمّا ذهبَ ففعل ماض، وأما الحرف ففي قوله تعالى ﴿فَأَمَّآ إِن كَانَ مِنَ ٱلْمُقَرَّبِينَ ۝٨٨ فَرَوْحٌ﴾(٥٢)؟

جواب: لا يرد شيء من المذكورات؛ أما الأول: فلأنّ (أمّا) فيه مركبة لا شرطية(٥٣)، وكلامنا في الشرطية، وأما الثاني: فلأنّ (ذهب) مرادٌ به لفظه، فيكون اسمًا إذ كل كلمة يراد بها اللفظ تكون اسمًا علمًا، فيكون الملاصق هو الاسم لا الفعل، وأما الثالث؛ فلأنّ التقدير: وأما المتوفّى، فالملاصق هو الاسم تقديرًا(٥٤).

---

(٤٧) قال الأشموني (أمّا كـ(مهما) يكن: لا يريد به أن معنى (أمّا) كمعنى (مهما) وشرطها؛ لأن (أمّا) حرف فكيف يصح أن تكون بمعنى اسم وفعل) حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٤/ ٤٧، وانظر شرح الرضي: ٤/ ٤٦٩.

(٤٨) سبق ص ٨٦، وينظر أمالي ابن الشجري: ٢/ ٧، ٨.

(٤٩) قال المرادي (فلو وليها فعل لتُوهِّم أنه فعل الشرط) الجنى الداني: ٥٢٥.

(٥٠) ينظر الإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٢٦١.

(٥١) سورة الأنعام، من آية: ١٤٣.

(٥٢) سورة الواقعة: ٨٨، ٨٩.

(٥٣) أي مركبة لا بسيطة، ينظر الجنى الداني: ٥٢٨، والمغني: ٨٤.

(٥٤) لم أجد تقدير الكافيجي – هنا – عن أحد، بل ما ذُكر هو تقدير (المتوفى) بعد (كان). ينظر إعراب القرآن للنحاس: ٤/ ٣٤٥، والكشاف: ٤/ ٤٥٨.

=

واللصوق أعم من أن يكون تقديريًا أو لفظيًا، كذا قيل.

سؤال: هذا ينافي ما ذكر قبل من أن لا يليها إلا الاسم لفظًا؟

جواب: المراد الملفوظ حقيقةً، أو ما هو كالملفوظ فيصدق في الجملة أنها لم يكن يليها إلا الاسم لفظًا.

سؤال: فحينئذٍ لا يندفع السؤال المذكور بأن الفعل يليها تقديرًا، إذ يصح حينئذٍ أن يقال: إن الفعل وليها لفظًا؛ لأنه وليها تقديرًا، والمقدور كالملفوظ؟

جواب: إن التقدير على نوعين(٥٥): تقدير لتصحيح اللفظ، كما في قوله تعالى ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ﴾(٥٦) وتقدير الفعل لتوضيح المعنى كتقدير اللام في مثل: غلامُ زيدٍ. لتوضيح معنى حرف الجر، والأول كالملفوظ دون الثاني، فيجوز أن يكون تقدير الاسم بعد (أمّا) من قبيل الأول، فيكون كالملفوظ، وتقدير الفعل من قبيل الثاني فلا يكون كالملفوظ.

المقالة التاسعة: اعلم أن الاسم الواقع بعدها فيه ثلاثة مذاهب(٥٧): الأول: وهو الصحيح(٥٨) أنه جزء مما في حيّز الجواب مطلقًا أي سواء كان مع الفاء فقط، أو معها ومع أن.

=

وأجاز النحاة أن تفصل جملة الشرط بين (أمّا) والفاء، حين ذكر ابن هشام ما يفصل بينهما قال (والثالث: جملة الشرط، نحو {فأمّا إن كان من المقربين فروحٌ}، ونسبه السيوطي إلى سيبويه، إلا أنّ جملة الشرط غير تامّة، وصرّح المرادي بجواز الفصل بجملة الدعاء، نحو (أمّا اليوم – رحمك الله – فالأمر كذا)، ينظر مغني اللبيب: ٨٢، والبيان: ٢/ ٤١٩، والجنى الداني: ٥٢٤، والمقاصد الشافية: ٦/ ١٩٣، وهمع الهوامع: ٤/ ٣٥٨.

(٥٥) أراد تقدير الإعراب، وتقدير المعنى، قال الزركشي (الفرق بينهما أن تفسير الإعراب لابد فيه من ملاحظة الصناعة النحوية، وتفسر المعنى لا يضر مخالفة ذلك) وعقد له ابن جنى بابًا في الخصائص، كما ألزم ابنُ هشام النحويَّ النظر فيما اقتضته الصناعة، ينظر الكتاب: ٣/ ٥٣، والبرهان في علوم القرآن: ١/ ٣٨٠، والخصائص: ١/ ٢٧٩، ومغني اللبيب: ٨٥٣، والأشباه والنظائر في النحو: ٢/ ٣٩٤.

(٥٦) سورة التوبة من آية: ٦.

(٥٧) ينظر شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب: ١٠٠٦، وشرح الرضي: ٤/ ٤٧٦.

سؤال: فلِمَ قُدِّم وجزء الجواب لا يتقدّم لا سيما مع العائق، وهو الفاء أو هي مع إنّ؟

جواب: أنّه قُدِّم وإن عاق عائق لفوائد كثيرة لا تحصل إلا بالتقديم(٥٩)، أحدها: التنبيه على أنه المقصود المهم بفعل جنسه(٦٠)، وثانيها: الخبر عن الفعل، وثالثها: الفصل بينها وبين فائها كراهة الاجتماع بينهما، وهذا معنى قولهم: جعل (لأمّا) خاصيّة تصحيح التقديم لما يمتنع تقديمه(٦١)؛ لأن تلك الفوائد الحاصلة من التقديم ليست إلا في (أمّا) ومواقعها. والثاني: أن الاسم الواقع بعدها متعلق بفعل محذوف مطلقًا سواء وجد الفاء في الجواب وحدها أو مع (إنّ) مثلًا إذا قلت: أمّا زيدًا فأنا ضاربٌ، [أي: أمّا زيدًا فضاربٌ أنا ضارب، أو: أمّا زيدٌ فإنّي ضاربٌ](٦٢) قالو معناه: أمّا يذكر زيد فإني ضارب.

والثالث: أنّه جزء مما في حيّز الجواب، إذا كان في الجواب الفاء فقط، ومتعلق بمحذوف إذا كان هي مع (أن)، مثال الأول: أمّا زيدًا فأنا ضارب، والثاني: أما زيدٌ فإني ضارب، بتقدير: يذكر.

المقالة العاشرة: اعلم أن الاسم الواقع بعد (أمّا) فيه خلاف أيضًا، فمن أجاز المذهب الأول قال: إن العامل هو ما في حيّز الجواب مطلقًا.

=

(٥٨) هذا اختيار ابن الحاجب في الكافية، ينظر شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب: ١٠٠٦، ونُسِب هذا المذهب إلى المبرد، والصحيح عدم صحة هذه النسبة، ينظر تعليق محقق أمالي ابن الشجري: ٢/ ١٢، وكلام محقق شرح المقدمة الكافية – هنا –: ١٠٠٦.

(٥٩) ذكر الرضي فائدتين من هذا التقديم، الأولى: إنه لما حُذف الشرط، كان يلزم قيام جزء الجزاء موقعه، إذ لابُدّ من شَغْل حيِّز واجبِ الحذف بشيء آخر، وله نظائر.

والثانية: حصل بقاء الفاء متوسطة في الكلام، كما هو حقَّها، ولولا هذا التقديم لوقعت فاء السببيّة في أول الكلام، شرح الرضي: ٤/ ٤٦٨.

(٦٠) ينظر الإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٢٦١.

(٦١) ينظر الكتاب: ٣/ ١٣٧، والفوائد الضيائية للجامي: ٢/ ٣٨٨.

(٦٢) سقطٌ يقتضيه السياق.

سؤال: لِمَ جاز ذلك مع أن الفاء وإنّ مانعتان ما بعدهما عن تقدُّمه عليهما؛ لاقتضائهما صدر ما في حيّزهما؟

جواب: جاز هنا وإن كان المانع لتحصيل الفوائد التي مَرَّ بيانها(٦٣)؛ لأنهم يجيزون حكمًا في شيء مما لا يجيزونه في غيره؛ لوجود أمرٍ فيه لا في غيره، كالظروف أجازوا فيها ما لم يجيزوا في غيرها، لوجود أمرٍ فيها دون غيرها، وهو الاتّساع(٦٤).

سؤال: لِمَ لم يلزم ما بعد (أَمّا) على الرفع، إنّ القياس أَن يكون كذلك؛ ولهذا كان قولهم: قام زيد وأمّا عمرو فقد ضربته، بالرفع أقوى منه بالنصب، ولولا (أمّا) لكان النصب أولى للمناسبة(٦٥)؟

جواب: لما كان الغرض من الواقع بعد (أمّا) الحكم عليه باعتبار ما يتعلّق به من الجملة الواقعة بعد الفاء على حسب ما كان في جملته عليه من الفاعليّة والمفعولية(٦٦).

وقال من اختار المذهب الثاني: إن العامل محذوف معتبر قبله مطلقًا، أي سواء كان مع (أن) والفاء أَوْ لا.

وأبطل مذهبهم لوجوب النصب في قوله تعالى ﴿فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ﴾(٦٧)، ووجوب الرفع في (أما اليتيم فحرامٌ قهرُهُ) ولو كان العامل هو الفعل المحذوف لجاز الرفع في الأول بتقدير الفعل الرافع، والنصب في الثاني بتقدير الفعل الناصب، لكنه ليس بجائز، كذا قاله ابن الحاجب(٦٨).

وقال من اختار الثالث: إن العامل هو ما في حيّز الجواب إن كان الفاء فقط، ومحذوف مقدّر إن كانت فيه مع (إنّ)؛ حُجتهم أن الفاء لا تمنع عمل ما في حيّز الجواب

---

(٦٣) مرّت ص ٩١.

(٦٤) ينظر الاتساع في الظرف، في التذييل والتكميل: ٨/ ٨٣، والأشباه والنظائر في النحو: ١/ ٣٢.

(٦٥) سبق ص ٨٦.

(٦٦) ينظر شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب: ١٠٠٦، وشرح الرضي: ٤/ ٤٧٠.

(٦٧) سورة الضحى: ٩.

(٦٨) الإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٢٦٢.

فيما قبلها؛ لما أنها لم تقع موقعها فضعُفت[٦٩]، وأمّا (إنّ) فإنها تمنع ذلك لما أنها واقعة موقعها، وهو ضعيف[٧٠]؛ لأن فاء الجواب إنما تمنع لكونها للجواب، وكونها للجواب ثابت أينما وُجِدت داخلة في الجواب، فيكون المنع ثابتًا أينما كانت، ولا يتخلّف المعلول عن العلة؛ ولأنه لو كان منعها فيما وقعت موقعها وعدمه في غيره؛ لامتنع أن يقال: أما زيدًا فأنا ضارب، لوقوعها موقها، ولم ينقل إلى شيء غير ما دخل عليه في الأصل، ولما جاز أن يقال: أما زيد فمنطلق، فإن الأصل: أما فزيدٌ منطلق، فقُدِّم (زيد) على الفاء مع أنها واقعة موقعها، ولما لم يمتنع الأول وجاز الثاني دَلّ ذلك على أن جواز التقديم ليس لأنها ليست مانعة عن ذلك؛ بل لما ذكرنا من الفوائد.

سؤال: المنع عن العمل..... [٧١].

جواب: إن المنع عن العمل إنما هو لمنع التقديم، فلا يتقدّم عليها شيء كما لا يعمل فيما قبلها[٧٢]، ثم اعلم أن ما بعد (أما) إذا كان ظرفًا يجوز عمل (أما) فيه، كذا قاله سيبويه والزجاج والمازني[٧٣]، وذلك لنيابتها عن الفعل، وقد مَرّ بيانُها[٧٤]، ولا يجوز في غيره لما أنها ضعيفة العمل[٧٥]، ولا أضعف في المعمولات من الظروف، فاستطاع أن

(٦٩) قال ابن يعيش (وإن كان ما بعد الفاء ليس من شأنه أن يعمل فيما قبله، لكنّه جاز – هنا – من حيثُ كانت الفاء في نيّة التقديم على جميع ما قبلها) شرح المفصل: ٩/ ١٢.

(٧٠) قال الرضي (وليس ذلك بشيء، إذ لو كان كذلك لجاز النصب في نحو: أمّا زيد فقائم، على تقدير: أمّا ذكرت زيدًا فهو قائم، ولا يجوز اتفاقًا، ولجاز الرفع في أمّا يومَ الجمعة فزيدٌ قائم، ولا يجوز إلا بتأويل بعيد أي قائم فيه) شرح الرضي: ٤/ ٤٧٦.

(٧١) فراغ في الأصل بقدر كلمتين، لا يؤثر في المعنى.

(٧٢) إن (أمّا) حرف استئناف، قطع ما قبله عما بعده عن العمل. ينظر المسائل المشكلة البغداديات: ٣٣٣، ومعاني الحروف للرماني: ١٢٩، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ٧، ٨.

(٧٣) ينظر الكتاب: ٣/ ١٣٧، والمقتضب: ٢/ ٣٥٣، والمسائل المشكلة البغداديات: ٣٣٢، وأمالي ابن الشجري: ٣/ ١٣٢، والمغني: ٨٣، وقال المرادي((أمّا) قد تعمل في الظرف والحال والمجرور، قيل: والتحقيق أن العمل للفعل الذي نابت عنه) الجنى الداني: ٥٢٧.

(٧٤) مرّ ص ٨٢، ٨٥.

(٧٥) نصّ ابن الشجري على ضعفها بقوله (ولكنها لم تنصب المفعول به؛ لضعفها، وإنما نصبت الظرف الصحيح) أماليه: ٢/ ١١.

يعمل العامل الضعيف فيه، هذا الكلام في (أمّا)، وفي الاسم الواقع بعدها، (بعدُ) فيه مقالات:

المقالة الأولى: اعلم أنه ظرف؛ لأن فيه معنى (في)، وكل اسم فيه معنى (في) ظرف، كاليوم والليل، في: صمتُ اليوم، وقمتُ الليل، والظروف تنقسم إلى الزمان والمكان، وكُلٌّ منها ينقسم إلى متصرّف وغير متصرف، والمتصرّف ما كان اسمًا وظرفًا، وغير المتصرف ما لا يكون إلا ظرفًا(٧٦)، والأول والثاني كـ (عند) و (لدى)، وكل واحد منهما إلى المستقرّ واللغوي.

المستقر: هو الذي يكون عامله محذوفًا حذفًا لازمًا(٧٧)، ويكون ذلك العامل من الأفعال العامة، كالكون والحصول والاستقرار وما في معناه، ويسدّ ذلك الظرف مسدّه؛ وإنما سُمِّي مستقرًا؛ لأنه سادّ مسدّه أو مسدّ ما لا يخلو عن معناه، نحو: زيد في الدار، أي مستقر فيها.

والظرف اللغو: هو ما لا يكون كذلك، وذلك بأن لا يكون عامله من الأفعال العامة، بل يكون من الأفعال الخاصة(٧٨)، كالضرب ونحوه سواء كان ذلك العامل ملفوظًا كما في قولك: ضربت يوم الجمعة، أو في حكم الملفوظ، كما في قولك: يوم الجمعة، في جواب من قال: متى ضربت؟، وإمّا بأن يكون عامًّا ولا يكون محذوفًا(٧٩)،

---

(٧٦) ينظر الأصول في النحو: ٢/ ٢٩١، وشرح التسهيل لابن مالك: ٢/ ٢٠٠.

(٧٧) قال ابن يعيش: سيبويه كان يُسمِّي الظرف والجار والمجرور متى وقع واحدٌ منها خبرًا مستقرًا؛ لأنه يقدّر باستقرّ، ومتى لم يكن خبرًا سمّاه لغوًا، وذلك نحو قولك: زيدٌ فيها قائمًا، الظرفُ ههنا مستقرٌّ لأنه الخبر، والتقدير: زيدٌ استقرّ فيها، و(قائمًا) حال، فإن رفعت (قائمًا) وجعلت الخبر، فقلت: زيدٌ فيها قائمٌ، كان الظرف لغوًا؛ لأنه ليس بخبر) شرح المفصل: ٧/ ١١٤، وينظر الكتاب: ١/ ٥٥، ٥٦، ومغني اللبيب: ٥٧٠، ٥٨٥.

(٧٨) ينظر النحو الوافي: ١/ ٤٣٢.

(٧٩) يجب حذف عامل الظرف إذا كان كونًا عامًا عند جمهور النحاة ولا يظهر إلا في الضرورة، كقول شاعر غير معروف:

..... * فأنت لدى بحبوحة الهونِ كائنُ

وذكر ابن يعيش أن ابن جنيّ صرّح بجواز إظهار متعلقه، ولم يوافقه. وقال ابن عطية عند قوله تعالى {مستقرًا}، النمل: ٤٠،: ظهر العامل في الظرف، وهذا هو المقدّر أبدًا في كل ظرف، جاء هنا مظهرًا، والصواب ما قاله =

أو يكون محذوفًا ولا يجب الحذف(٨٠)، أو يكون الحذف واجبًا ولا يسدّ الظرف مسدّه، نحو: أمّا اليوم فإني خارجٌ، فإنّ حَذْفَ (يكن) واجب فيه، مع أن اليوم ليس ظرفًا مستقرًا لعدم وقوعه موقعه؛ لأنه واقع موقع (أمّا) ولذا عملت في الظروف(٨١)، وإنّما سُمّي لغوًا، لأنه لغو من حيث العمل، حيث لا يعمل لا في المظهر ولا في المضمر، وكل ما عمل من الظروف فمستقر، وكل ما لم يعمل فلغوٌ(٨٢).

المقالة الثانية: اعلم أن (بعدُ) من الظروف المكانية؛ لأنها من الجهات الست، وهي منها على الوفاق لكن يقال هاهنا أنه ظرف زمان باعتبار ما أضيف إليه من الزمان معنى، إذا المعنى بعد زمن حمد الله(٨٣)، ونظيره (كل) فإنه يطلق عليه اسم ما يضاف إليه، كما إذا أُضيف إلى المذكّر يقال إنه مذكر وإذا أضيف إلى المؤنث يقال إنه مؤنث(٨٤).

المقالة الثالثة: اعلم أنه غير متصرف فلا يقال بعده كذا بالرفع ولا حال بعد كذا بالجر(٨٥)، ثم إنه لغو ههنا؛ لأنه وقع بعد (أمّا)، وكل ظرف وقع بعد (أمّا) لغو؛ لأن العامل فيه إمّا (أمّا) أو فعل مذكور في الجواب، أو فعل محذوف مقدّر قبله من الأفعال

=

أبو البقاء وغيره من أنّ الاستقرار معناه عدم التحرُّك لا مطلق الوجود والحصول فهو كون خاص. ينظر المحرر الوجيز: ٧/ ٤٣٤، والتبيان في إعراب القرآن: ٦٣٢، وشرح المفصل لابن يعيش: ١/ ٩٠، ومغني اللبيب: ٥٨٢.

(٨٠) بل يجوز كالأفعال الخاصة.

(٨١) ينظر ما سبق ص ٨٨.

(٨٢) قال الدسوقي (فالظرف اللغو هو ما كان متعلقه خاصًا، وإنّما سُمِّي لغوًا للغو الظرف عن تحمّله الضمير، وإنّما المتحمِّل له ذلك المتعلّق، وأمّا الذي متعلّقه عام فهو الظرف المستقرّ أي الذي استقرّ فيه الضمير؛ لأن العامل لما حُذف وجوبًا انتقل الضمير للظرف وصار متحمِّلًا له) حاشيته على المغني: ٢/ ٥٤٥.

(٨٣) ينظر قوله كذلك في شرح قواعد الإعراب: ٤٣، وينظر المصباح المنير: ٣٧، والتصريح على التوضيح: ١/ ١٢، وتاج العروس (بعُد).

(٨٤) هي كذلك فيما يتعلق بالمعنى. ينظر أحكام كُلّ وما عليه تدلّ، للسبكي. وأوضح المسالك: ٣/ ١٠٣، وتاج العروس (كل).

(٨٥) ينظر الكتاب: ٣/ ٢٨٦، وشرح المفصل لابن يعيش: ٤/ ٨٥، والمقاصد الشافية: ٤/ ١٣٣.

الخاصة على ما اختلف فيه، وعلى كل تقدير لا يكون ظرفًا مستقرًا؛ لفقدان ما اعتبر في كون الظرف مستقرًا، فتدّبر.

سؤال: قد سبق(٨٦) أنّ تقدير مثل: أمّا اليوم فإني خارج: إمّا يكن من شيء فإني خارج اليوم، وكذا تقدير: أما بعد حمد الله: أما يكن من شيء بعد حمد الله، حذف (يكن) وهو من الأفعال العامة، وجعل الظرف مقامه، فلِمَ قلتم إنه ظرف لغو والحال أن الظرف شيء سد مسدّ الفعل من الأفعال العامّة فهو مستقرّ كما قلتم.

جواب: هب أن التقدير كما ذكر إلا أن السادّ مسدّ الفعل هو (أمّا) ولذا عملت في الظروف(٨٧) ولو كان السادّ مسدّ الفعل هو الظرف لما عملت (أمّا) في الظرف أصلًا، ولكان ذلك الظرف عاملًا في مظهر أو مضمر، ولما لم يكن الحال كذلك دلّ أنّ السادّ هو (أمّا) دون الظرف فافهم، والله أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

تم كتاب: الإلماء والأنماء فيما يتعلق ببحث (أما)، وكان الفراغ من كتابته يوم الجمع المبارك ثالث شهر رمضان المعظم قدره وحرمته الذي هو [من] شهور سنة خمس وسبعين وألف من الهجرة النبوية المحمدية على صاحبها أفضل الصلاة وأزكى التحية، والحمد لله وحده.

(٨٦) سبق في ص ٩٥.

(٨٧) سبق ص ٨٨.

كتاب تحفة الإخوان في إعراب: أكمل الحمد
تأليف: محمد بن سليمان الكافيجي
نسبته إلى الكافيجي

تحقيق اسم الكتاب:

- جاء اسمه في المخطوط في صفحة العنوان بقوله (هذه تحفة الإخوان للكافيجي في إعراب الحمد لله أكمل الحمد).
- وإن كنت أعدُّه رسالة لصغر حجمه، واقتصاره على إعراب لفظة (أكمل) في قولنا (الحمد لله أكمل الحمد)، بل ذكر مؤلِّفه أنه رسالة بقوله (هذه الرسالة) في أول المخطوط، لكنه سمّاه كتابًا بقوله (بعدما أحطت بما ذُكر في هذا الكتاب) في اللوحة قبل الأخيرة.
- قال الكافيجي في آخر لوحة من المخطوط (ولْنسمِّه تُحفة لأهل الفهم والعرفان) وهذا يؤكّد ما ورد في صفحة العنوان؛ لأنه بمعناه.
- ذكره الدكتور مرزوق، محقق (الغرّة الواضحة) للكافيجي بالاسم نفسه، فقال (١٢- تحفة الإخوان في إعراب أكمل الحمد)[٨٨].

توثيق النسبة إلى المؤلف:

- ما ذكرناه آنفًا في صفحة العنوان، فقد جاء منسوبًا إلى الكافيجي.
- كذلك ما ذكر في آخر لوحة من المخطوط، قوله (قاله مؤلفه: محمد بن سليمان الكافيجي).
- أشار الكافيجي إلى كتابين من كتبه في هذا الكُتيّب بقوله (ونحن ألّفنا علمًا في الأمور الاعتبارية) إشارة إلى كتابيه (بنات الأفكار في شأن الاعتبار) وقال (ولي تأليف على حدّه في المثلث وما يتعلق به) إشارة إلى كتابه (حلّ الإشكال في مباحث الأشكال)[٨٩]، مما يؤكّد نسبة هذا الكتاب إليه.

(٨٨) الغرة الواضحة في تفسير سورة الفاتحة: ٢٦.

(٨٩) ورد اسما الكتابين من مؤلفاته في مقدمة المحقق لكتابه ذخيرة القصر في تفسير سورة العصر: ٢٣، ٢٥.

- ما ذكره الدكتور مرزوق، محقق (الغرة الواضحة) للكافيجي فقد عدّه من مؤلفاته(٩٠).

وصف مخطوط

تحفة الإخوان في إعراب أكمل الحمد

هي موجودة في دار الكتب المصرية برقم (نحو تيمور: ٤٧١) والنسخة تامة خالية من النقص أو الغموض، وتتكون من سبع لوحات، واللوحة صفحتان، في كل صفحة ٢٣ سطرًا، والسطر يحوي تسع كلمات تقريبًا، وكتبت بخط واضح كبير غير مضبوط بالشكل.

وكُتبت على صفحة العنوان (هذه تحفة الإخوان للكافيجي في إعراب: الحمد لله أكمل الحمد. على التمام والكمال والحمد لله على كل حال...)، وعليه ختم تملُّكٍ، لم يظهر لي ما كُتب فيه.

وفي آخر لوحة تاريخ فراغ المؤلف من كتابتها، قال (وذلك بسابع رمضان المبارك سنة أربع وسبعين وثمانمائة بالتاريخ العربي الهجري العُمري العبقري، قاله مؤلفه محمد بن سليمان الكافيجي الحنفي، ثم نسخًا لخمس ليالٍ مضت من رجب سنة ١٣٠١ على ذمة خزانته...).

ولتمامها ووضوحها كانت فريدة التحقيق ومعتمده، والله المستعان.

(٩٠) الغرة الواضحة في تفسير سورة الفاتحة: ٢٦.

نماذج من المخطوط

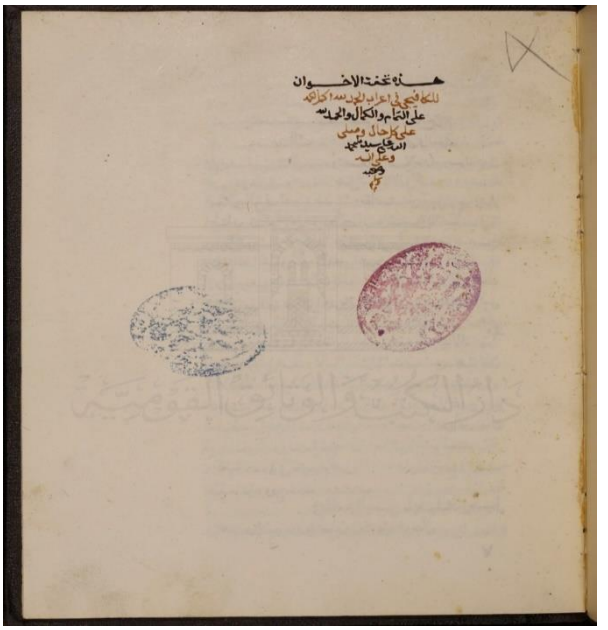

هذه تحفة الاخوان
للكافيجي في اعراب لفظ بسم الله الرحمن الرحيم
على التمام والكمال والحمد لله
على كل حال ومسى
الله على سيدنا محمد
وعلى آله
وصحبه

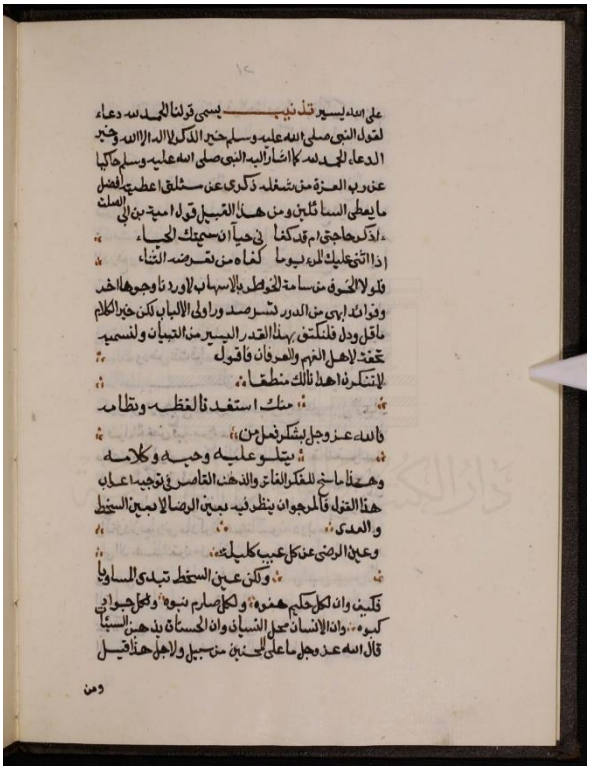

على الله يسير قد نبيه ـــــــ يسمى قولنا الحمد لله دعاء
لقول النبي صلى الله عليه وسلم خير الذكر لا اله الا الله وخير
الدعاء الحمد لله كما اشار اليه النبي صلى الله عليه وسلم حاكيا
عن ربه العزة من شغله ذكري عن مسئلتي اعطيته افضل
ما يعطي السائلين ومن هذا القبيل قول امية بن ابي الصلت

اذكر حاجتي ام قد كفاني ... حياؤك ان حسبتك الحياء
اذا اثنى عليك المرء يوما ... كفاه من تعرضه الثناء

فلولا الخوف من سآمة الخط بالاسهاب لاوردنا وجوها اخر
وفوائد اخر من الدرر تنثر صدورا ولي الالباب لكن خير الكلام
ما قل ودل فلنكتف بهذا القدر اليسير من التبيان ولنسمه
تحفة لاهل الفهم والعرفان فاقول
لا تنكر ذا هدانا لك منطقا
منك استفد ذا لفظه ونظامه
والله عز وجل يشكر فعل من
يتلو عليه وحيه وكلامه
وهذا ماسخ للفكر الفاتر والذهن القاصر في توجيه اعراب
هذا القول فالمرجو ان ينظر فيه بعين الرضا لا بعين السخط
والعدى
وعين الرضى عن كل عيب كليلة
ولكن عين السخط تبدي المساويا
فكيف وان لكل حليم هفوة ولكل صارم نبوة ولكل جواد
كبوة وان الانسان محل النسيان وان الحسنات يذهبن السيئا
قال الله عز وجل ما على المحسنين من سبيل ولاجل هذا قيل

ومن

النص المحقق

بسم الله الرحمن الرحيم

من ممدّ الكون * استمد التوفيق والعون.

الحمد لله المجيد الحميد، والصلاة والسلام على رسوله محمد المحمود، وعلى آله وأصحابه أهل التقى والظل الممدود. وبعد

فهذه رسالة قد تضمّنت مدارك ومقاصد على سبيل الإيجاز بلا إطناب، تذكرة لأولي الفهم والخطاب، وتبصرة للأحباب، وعبرة للفضلاء الأصحاب.

منحصرة في مرصدين مرصعين بأنواع الفرائد، مؤسسين على أحسن القواعد.

فالمرصد الأول يكون فيه مقصدان:

فالمقصد الأول أن أصل استعمال قول الحامد: الحمد لله أكمل الحمد وأتمّه، قد كان (الحمُد لله أكملُ حمدًا) قبل التحويل إلى هذا النظم الموجز الفصيح؛ لغرض من الأغراض على ما تسمع وترى، بشهادة استعمال العرب العرباء، وبدلالة القواعد، بحيث لاشك في هذا ولا مراء، أَفتشكّ أنت فيه بعد هذا؟ كلّا فكلّا ثم كلّا، فإن شئت الزيادة في الوضوح على ما ذُكر، فتقول إنّ لهذا القول نظائر وأمثالًا لا تُحدّ ولا تُعدّ ولا تُحصى ولا تُستقصى، كثيرة الدوران على ألسنة العرب العرباء من زمان قحطان إلى الآن، ولقد أثبتها أئمة اللغة في الكتب المعتبرة، وقنّنها النحاة في كتبهم المحررة أيضًا على ما تسمع وترى

خُذْ ما تراه ودع شيئًا سمعت به في طلعة الشمس ما يُغنيك عن زُحل(٩١)

ولأجل هذا قيل؛ خذوا العلم من أفواه الرجال(٩٢)، كما قيل خذوا المياه من مجاريها، وكذلك تعلم أن الخبر ليس كالعيان(٩٣)، فمتى احتاج النهار إلى برهان وبيان، وقال بعض المفسرين في تفسير قول الله عز وجل ﴿مُكَلِّبِينَ﴾(٩٤) وكم مَنْ أخذ من غير

(٩١) البيت للمتنبي، ينظر ديوانه: ٣٣٨.

(٩٢) ينظر حلية طالب العلم: ٢٢.

(٩٣) حديث (ليس الخبر كالمعاينة) أخرجه أحمد في مسنده: ٣/ ٣٤١ والحاكم في مستدركه: ٢/ ٣٥١ وصححه الألباني في صحيح الجامع الصغير وزيادته: ٩٤٨.

(٩٤) سورة المائدة من الآية: ٤.

متفنِّن قد ضيّع أيامه وعند لقاء البحار برعص[٩٥] أنامله، وقريب من هذا قول الزمخشري في نوابغ الكلم: الشرائع بمسائلها والشرائع بمساءلها[٩٦]، ولمثل هذا نُزِّل العالم بالشيء بمنزله الجاهل به، قال الله تعالى ﴿وَلَقَدْ عَلِمُواْ لَمَنِ ٱشْتَرَىٰهُ مَا لَهُۥ فِى ٱلْءَاخِرَةِ مِنْ خَلَٰقٍ ۚ وَلَبِئْسَ مَا شَرَوْاْ بِهِۦٓ أَنفُسَهُمْ ۚ لَوْ كَانُواْ يَعْلَمُونَ﴾[٩٧] وكما قال الله تعالى ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ۚ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾[٩٨] كما قال الله تعالى ﴿يَعْلَمُونَ ظَٰهِرًا مِّنَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَهُمْ عَنِ ٱلْءَاخِرَةِ هُمْ غَٰفِلُونَ﴾[٩٩] فإذا كان الأمر كذلك، فتقول من جملة تلك النظائر، نحو قولك: مررت بالرجل قائم الأب، [١٠٠] فإن أصل هذا الكلام قبل

---

(٩٥) التبَعْرُص، والتبَرْعُص: الاضطراب، أي أن يضطرب الإنسان تحتك، ينظر القاموس المحيط وتاج العروس: التبعرص.

(٩٦) ينظر نوابغ الكلم: ٣.

(٩٧) سورة البقرة، من أية: ١٠٢.

(٩٨) سورة لقمان، من آية: ٢٥.

(٩٩) سورة الروم، من آية: ٧.

(١٠٠) قال السيوطي هذا التركيب مخالف لقواعد العربية من أربعة أوجه:

الأول: أن هذا التركيب فاسد، لا يقول أحد بصحته؛ لأن الرجل معرفة و (قائم الأب) نكرة، فإنّ إضافته لفظية لا تفيد التعريف، فلا يصح وصف الرجل به، وإنما توصف به النكرة، كقوله تعالى {هديًا بالغ الكعبة} وإنما يستقيم أن يقال مثلًا: برجل قائم الأب، وحينئذٍ تستحيل المسألة، وكذا مررت بالرجل حسن الوجه.

الثاني: ما قاله من التحويل والإضافة إلى المرفوع لا يجوز في اسم الفاعل إجماعًا بل هو من خواص الصفة المشبهة وألحق بها في ذلك اسم المفعول نص عليه ابن مالك في كتبه، وقال في الألفية: وقد يضاف ذا (أي اسم المفعول) إلى اسم مرتفع معنى كمحمود المقاصد الورع، وقال في شرح الكافية انفرد اسم المفعول بجواز إضافته إلى ما هو مرفوع معنى نحو: زيدٌ يكسو العبد، ومحمود المقاصد، وقال أبو حيان في شرح التسهيل: انفرد اسم المفعول بجواز إضافته إلى مرفوع بخلاف اسم الفاعل فإنه لا يجوز إضافته إلى فاعله، لا تقول في: مررت برجل ضارب أبوه زيدًا، برجل ضارب أبيه زيدًا، قال الصحيح أنها أيضًا في اسم المفعول إضافة من منصوب لا من مرفوع.

الثالث: أن قوله أصله (أكمل الحمد) يؤدي إلى استعمال (أكمل) مقطوعًا عن الإضافة ومِن، وهو أمر لا يعرف في أفعل التفضيل.

=

التحويل إلى ما ذُكر قد كان: مررت برجل قائمٍ أبوه، فحوِّل نظم هذا إلى أسلوب قولك: مررت بالرجل قائم الأب، فاستتر الضمير في اسم الفاعل، وأضيف إلى الأب؛ لغرضٍ من الأغراض، وهكذا التحويل في أمثال هذا، فقِسْ على منواله نظائره، ومنها نحو قولك: مررت بالرجل حسن الوجه، فإن أصله قد كان قبل هذه الصورة: مررت برجلٍ حسنٍ وجهُهُ، وهكذا الأمر في نحو قولك: مررت بالرجل حسنِ الغلامِ، ومنها ما وقع في خطب الكتب وفي غيرها، نحو: الحمد لله فياضِ ذوارفِ المعارف، ونحو قولك: الحمد لله فياض العطايا، ونحو ذلك ويُسمّى مثل هذا الوصف وصفًا ونحو ذلك: تعلُّقيًّا(١٠١) ووصفًا سببيًّا(١٠٢)، والعلماء يُسمّونه أمرًا اعتباريًّا(١٠٣)، ونحن ألّفنا علمًا

=

الرابع: أن قوله أن الأصل (أكمل حمده) وأن (الحمد) فاعل، وأنه حُوِّل عن الفاعلية ثم أضيف إليه فاستتر الضمير غفلة عظيمة عن قواعد العربية، فإن أفعل التفضيل لا يرفع الظاهر أصلًا إلا في مسألة الكحل، وهذا المثال ليس من ضابطها بالإجماع، فبطل القول بلا نزاع والله أعلم. ينظر مسألة فجر الثمد في الحاوي للفتاوي: ٢/ ٣٣٦.

قلت أولًا هذا التركيب (مررت بالرجل قائم الأب) ليس مخالفًا لقواعد العربية بل جائز باتفاق، فإن اسم الفاعل إذا كان من فعل لازم – كما مثّل الكافيجي – مجرى الصفة المشبهة باسم الفاعل في دلالتها على الثبوت والاستمرار بأزمنته الثلاثة، فيجوز فيه التحويل والإضافة إلى المرفوع باتفاق، ينظر البسيط في شرح جمل الزجاجي: ١٠٨٢، والمقاصد الشافية: ٤/ ٣١٧، والتصريح على التوضيح: ٢/ ٧٠، والنحو الوافي: ٣/ ٢٤٢.

ثانيًا: هذا التركيب صحيح، بل تتجلّى فيه دقّة الكافيجي، حين مثّل بـ (قائم) اللازم دون غيره، قال الأزهري (إذا كان اسم الفاعل معنى الاستمرار في جميع الأزمنة ففي إضافته اعتباران، أحدهما أنها محضة باعتبار معنى المضي فيه، وبهذا الاعتبار يقع صفة للمعرفة ولا يعمل، وثانيها أنها غير محضة باعتبار معنى الحال أو الاستقبال...) التصريح على التوضيح: ٢/ ٧٠، والنحو الوافي: ٣/ ٣٧. وبهذا يسقط الدليل الأول والثاني من أدلة السيوطي على شيخه، وأما دليله الثالث فخارج محل النزاع؛ لأن الكافيجي أراد بـ (أكمل) الصفة، وليس أفعل التفضيل، وهذا مذهب طائفة من النحاة، كقوله تعالى {وهو أهون عليه} ينظر المقتضب: ٣/ ٢٤٥، والمقاصد الشافية: ٤/ ٥٨١، والدر المصون: ٩/ ٤٠، والخزانة: ٨/ ٢٤٤. وإذا كان ذلك كذلك فحتى دليله الرابع لا يقوم، فإذا دخل الدليل الاحتمال سقط به الاستدلال.

(١٠١) لدلالته على معنى متعلّق بالمتبوع.

في الأمور الاعتبارية[١٠٤]، ومنها قول أهل الهندسة: كل مثلث متساوي الزوايا لقائمتين؛ فإن أصل هذا القول قد كان: كل مثلث متساوٍ زواياه الثلاث لقائمتين، وحُوِّل عندهم أيضًا لغرض من الأغراض إلى ما ترى الآن، ثم إنّ هذا الحكم من الأعراض الذاتيّة للمثلث عندهم، وإن كان من قبيل الأمور الاعتباريّة لا من الأعراض الغريبة له، فيُقام عليه البرهان الهندسي في علم الهندسة وفي بيان المثلث، ولي تأليف على حدِّه في المثلث وما يتعلق به[١٠٥]، والحاصل أن الأمور الاعتبارية هي بحر لا تنتهي غرائبه، ولا تنقضي عجائبه، يخرج منه اللؤلؤ والمرجان، ويظهر منه جواهر البيان والبرهان، وهو من أعظم نعم الله على الإنسان، لاسيما على أولي البصائر والاعتبار، ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء والله ذو الفضل العظيم، ويؤيّد هذا المقال ما اشتهر عند الحال والقال: لولا الاعتبارات لبطلت الحكمة، وهو بحر موّاج، غرق في تياراته كمٌّ من العلماء والحكماء على ما تشاهد وترى؛ ولأجل هذا كثُر النزاع والاختلاف في توجيه القول المذكور بحيث

=

(١٠٢) لما يربطه من سبب بالمنعوت، والسبب هو الضمير.

(١٠٣) لأنه من حيث المعنى لا يتّجه للاسم السابق له (المنعوت) وإنما يتّجه معناه إلى اسم ظاهرٍ بعده.

(١٠٤) للكافيجي كتاب (بنات الأفكار في شأن الاعتبار) ذكره في كتابه: التيسير في قواعد علم التفسير: ١٢، وفي التعريفات: ٥٣ (الاعتبار هو النظر في الحكم الثابت أنه لأي معنى ثبت وإلحاق نظيره به، وهذا غير القياس) وقال الكفوي: (والاعتبار يُطلق تارة ويراد به مقابل الواقع، وهو اعتبار محض، ويقال هذا أمر اعتباري: أي ليس بثابت في الواقع، وقد يراد به الثابت في الواقع، أي ما يقابل الموجود الخارجي. ينظر الكليات: ١/ ٢٣٥.

(١٠٥) للكافيجي كتاب (حلّ الإشكال في مباحث الأشكال) في الهندسة، مخطوط دار الكتب، مجاميع: ٣٩٥/ ٨، ومنه نسخة في مركز الملك فيصل رحمه الله.

ولبروز الكافيجي في المعقولات كان له عناية بهذا العلم، قال شيخ الإسلام (وكان مبدأ وضع المنطق من الهندسة، وسمَّوه حدودًا، لحدود تلك الأشكال، لينتقلوا من الشكل المحسوس إلى الشكل المعقول) مجموع الفتاوى: ٩/ ٧١.

لاشك فيه ولا مراء، ولكن لا تكن إياك من الممترين في هذا بعد ظهور الحق والهدى حتى لا تكون هالكًا في أودية الضلالة والردى، فأقبل على الحق ولو كان مُرّا، وأعرض عن الباطل ولو كان عينا ودُرّا، فلا جرم أن الإيضاح بهذه النظائر والأمثال، قد حصل لأهل الفضل والاعتبار قال الله تعالى ﴿فَٱعۡتَبِرُواْ يَٰٓأُوْلِي ٱلۡأَبۡصَٰرِ﴾(١٠٦) كما قال الله تعالى ﴿وَتِلۡكَ ٱلۡأَمۡثَٰلُ نَضۡرِبُهَا لِلنَّاسِۖ وَمَا يَعۡقِلُهَآ إِلَّا ٱلۡعَٰلِمُونَ﴾(١٠٧).

والمقصد الثاني من المرصد الأول: أن الكلام في بيان المعنى المراد من قول القائل: الحمد لله أكمل الحمد وأتمّه الآن هنا، فإن بيان المعنى الأصلي المراد منه قبل التحويل إلى هذه الصورة والصياغة ليس بكافٍ ولا وافٍ ببيان المعنى المراد منه بكماله وتمامه الآن، وإن كان بينهما اتصال أي اتصال أشد من اتصال العاشق بمعشوقه، وهو قريب من الطبع، فيكون نسبته إلى المعنى الثاني كنسبة الشكل الأول إلى الشكل الرابع في الوضوح والخفاء، بخلاف المعنى الثاني، فإن المعنى الأول أصل مأنوس بتبادر الذهن إليه ابتداء سهولة طريقه، والمعنى الثاني يُبتنى عليه ليستمدّ في فهمه بفهم المعنى الأول، فيكون نسبة المعنى الأول في شأن الفهم إلى المعنى الثاني المراد منه بمنزلة نسبة اللازم البيّن بالمعنى الأخص إلى ملزومه(١٠٨)، نحو كون الواحد نصف الاثنين، كما أن نسبة المعنى الثاني المراد منه الآن إلى المعنى الأول المراد منه قبل التحويل إلى هذه الصورة في هذه الحالة الراهنة الحاضرة على ما ترى، هي بمنزلة نسبة اللازم الغير بيّن بالمعنى الأعم إلى ملزومه كلزوم تساوي الزوايا الثلاث لقائمتين فإن لزومه له لا يتبيّن إلا بعد إقامة البرهان

(١٠٦) سورة الحشر، من الآية: ٢.

(١٠٧) سورة العنكبوت: آية: ٤٣.

(١٠٨) المراد قياس الشمول، وهو: انتقال الذهن من المعيّن إلى المعنى العام المشترك الكلي المتناول له ولغيرة، والحكم عليه بما يلزم المشترك الكلي، بأن ينتقل من ذلك الكلي اللازم إلى الملزوم الأول، وهو المعيّن، فهو انتقال من خاص إلى عام، ثم انتقال من ذلك العام إلى الخاص من جزئي إلى كلي، ثم من ذلك الكلي إلى الجزئي الأول، فيُحكم عليه بذلك الكلي، ولهذا كان الدليل أخص من مدلوله الذي هو الحكم فإنه يلزم من وجود الدليل وجود الحكم، واللازم لا يكون أخص من ملزومه، بل أعم منه أو مساويه، وهو المعنى بكونه أعم. ينظر: مجموعة الفتاوى لشيخ الإسلام ابن تيمية: ٩/ ٦٦، وصون المنطق والكلام للسيوطي: ٤٥.

الهندسي على حدِّه ووجهه، فيكون المعنى الثاني المراد منه الآن، يلزم من فهمه فهم المعنى الأول ابتداء بلا احتياج إلى إفادة دليل دالّ عليه، وهو السبب الباعث للمعنيين على اعتبار المصدر(١٠٩) في توجيه الرفع والنصب والجر لكن اعتبار المصدر في تحقيق المعنى الثاني المراد منه الآن، ليس على اعتبار الفاعليّة في هذا المعنى الثاني بل على اعتبار الفضلة ههنا الآن. على ما تسمع وترى، كما أن اعتبار الأب على اعتبار الفضلة في نحو قولك: مررت بالرجل قائم الأب، وإن كان على اعتبار الفاعلية، في نحو قولك: مررت برجل قائم أبوه، وهكذا اعتبار المصدر في المعنى الأول قبل التحويل، والفرق بين الاعتبارين يخفى على بعض الناس لاسيما على الناس الذين ليس لهم ملكة في علم المعاني والبيان؛ ولأجل هذا كثُر الاختلاف في تحرير مباحث المسند السببي(١١٠) في علم المعاني، والواجب على المتكلم أن يميّز بين المعاني، وأن يُعطي لكل واحد منها حقَّه على وجه معتبر في الحال والقال، لما تعرف أنّ لكل مقام مقالا، وأن لكل كلام اعتبارًا ومعنى وحالًا وإلا يكون كسراب الآل(١١١)، والحاصل أن بين المعنيين غاية اتصال القرب على ما ترى، لكن التمييز بينهما على ما ينبغي كما ينبغي بحيث ينجلي المرام من كل واحد منهما بطلوع شمس التبيان من أفق التحقيق وقع في بُعْدِ التردد والحيرة أبعد من بُعد ما بين المشرق والمغرب، ولقد أشار الشاعر إلى مثل هذا الأمر بقوله:

يا دارها بالخيف إنّ مزارها قريب، ولكن دون ذلك أهوال(١١٢)

وتحقيق الفرق بينهما دونه خرط القتاد وشيب الغراب(١١٣)، وإنه مزلّة من مزالّ الأَقدام، وإنه من مطارح الأذكياء والأقوام؛ ولأجل هذا كثُر القيل والقال جدًا في توجيه

(١٠٩) ينظر المطول: ٣١١، والحاشية على المطول للجرجاني: ١٨٠ وما بعدها.
(١١٠) ينظر مفتاح العلوم: ٣١٩، والمطوّل: ٣٠٩ وما بعدها.
(١١١) السراب والآل بمعنى واحد، وقيل السراب: ما تراه نصف النهار أو بعده لائطاً بالأرض لاصقًا بها كأنّه ماءٌ جارٍ، والآل: الذي يكون بالضحى يرفع الشخوص. ينظر الصحاح: سرب، وأول، وكذلك تاج العروس: سرب.
(١١٢) البيت من الطويل لأبي علاء المعرّي. ينظر سقط الزند: ٢٤٤.
(١١٣) مثلًا يضرب لما لا يكون، فيقال: لا يكون ذلك حتى يشيب الغراب، ينظر ثمار القلوب: ٤٦٢.

هذا القول حتى يكاد أن يلحق بالألغاز والأحاجي، وإنّه أظهر من الشمس بالبرهان والوجدان عند السلوك بطريق الإنصاف بدون الالتفاف إلى لغة المكابرة والاعتساف، لكن هذا اسمٌ بلا مُسَمًّى كالعنقاء(١١٤)؛ ولأجل هذا وقع الأقوال في توجيه كيت وكيت، وتفرّق القائلون فيه على أيدي سبأ(١١٥)، وأيادي سبأ على توجيهات وطرق شتّى على ما ترى، وإنّما الفضل ههنا لمن كان يُميّز بينهما حق التمييز، ويُعطى لكل واحد منهما حقّه بكماله وتمامه فطوبى لعبدٍ عرف نفسه وأعطى لكل ذي حقٍّ حقّه، فيكون نسبة هذا المعني الثاني ههنا كنسبة المعنى المجازي إلى المعنى الحقيقي، وكنسبة الشريعة الناسخة القائمة الحاضرة إلى الشريعة الماضية المنسوخة فهل يجوز العمل بالمنسوخ، فقلت: لا، كما لا يجوز التيمم مع وجود الماء، فاحفظ جميع ما ذكرنا لك، فإنه ينفعك ههنا وفي أمثال هذا، فإذا تقررت هذه الأمور، فنشرع في بيان المعنى المراد منه الآن.

وأقول: هذا الوصف في قوله: الحمد لله أكمل الحمد وأتمّه، قد صار لموصوفه الآن، وهو الجلالة بمنزلة الوصف الحقيقي له، وإن كان وصفًا اعتباريًا عند الاستعمال في إفادة المعنى الأول قبل التحويل حتى لا يوصف بهذا الوصف إلا موصوفه في هذا الاستعمال بحيث لا يجوز أن يوصف به الموصوف الأول في هذه الحالة، ولأجل هذا وجب إضمار الضمير فيه عائدًا إليه، بحيث لا يعود إلى الموصوف الأول في التركيب الأول، وهو (الحمد)، فعُلِم من هذا التقدير أن الضمير المستتر فيه إنّما هو يعود إلى اسم الجلالة لا إلى المصدر، وإذًا لا وجه في توجيه هذا القول لتعرض ذكر المصدر(١١٦) بل يكون بُعدا عمّا نحن بصدده الآن على أن تقدير المصدر في توجيه هذا القول يفسد المعنى الثاني المراد منه الآن، من وجوه شتّى، فالوجه الأول أنه يخالف القاعدة السببيّة، والوجه الثاني أنه يؤدي

(١١٤) قال الجوهري في الصحاح (عنق): وأصل العنقاء طائر عظيم معروف الاسم مجهول الجسم. وينظر تاج العروس (عنق).

(١١٥) من أمثلة العرب: ذهبوا أيدي سبأ وتفرّقوا أيدي سبأ ينظر مجمع الأمثال للميداني: ٢/ ٤.

(١١٦) ردًا على من قدّر المصدر في قولك: الحمدُ لله أكمل الحمد، على تقدير: الحمد لله حمدًا أكمل الحمد، وجعله الكافيجي من النّعت السببي، وجعله (أكمل) وصفًا اعتباريًا بمنزلة الحقيقي.

إلى تفضيل الشيء على نفسه(١١٧)، والوجه الثالث أنه يجعل فعل التحويل كلا تحويل، لا طائل تحته، والوجه الرابع أنه قد يؤدي إلى بطلان إضافة (أكمل) إلى (الحمد) كما ذكرنا في الوجه الثاني، والوجه الخامس أنه يؤدي إلى تقوّل من تلقاء النفس إذ لا نظير له في استعمال العرب العرباء على هذا التقدير، وأنه يخالف القواعد المدوّنة في العلوم(١١٨) إلى غير ذلك من سائر الوجوه الدالّة على بطلان التعرّض لذكر المصدر في توجيه هذا القول، وهذه الأمور التي ذكرناها – ههنا – تكون مبنية على قواعد وأصول، فالقاعدة الأولى: أن المراد من الحمد – ههنا – هو الحمد لا الاستغراق على ما حُرِّرَ في مقامه(١١٩)، والقاعدة الثانية: أن (الأكمل) – ههنا – وصف سببيّ داخل تحت قاعدة الوصف السببيّ على ما بُرْهِن في محله(١٢٠)، والقاعدة الثالثة: أن الضمير الذي يعتبر في الوصف السببي لا يحول عن ارتباطه بموصوفه إلى غيره أولًا وآخرًا، والقاعدة الرابعة أن الضمير المعتبر في باب الوصف السببي متى رجع إلى غير موصوفه خرج الكلام عن الارتباط والفائدة(١٢١) إلى باب الإلغاء والتقوّل، والقاعدة الخامسة أن مثل هذا القول إنما هو من قبيل المزالّ كالتمييز مثلًا، وإن المراد منه الآن معنى غير المعنى الأول، والمعنى الأول ليس بمراد منه الآن، وإن كان بينهما اتصال على ما ذكرنا فيما سبق(١٢٢) كما لا يجوز إرادة المعنى الحقيقي

(١١٧) الأصل أن لا يُفَضّل الشيء على نفسه إلا إذا اختلف زمانه، أو حالٌ من أحواله. كقولك: هذا بُرًا أطيب منه تمرًا. ينظر المقتضب: ٣/ ٢٥١. مع الحاشية، وشرح ابن يعيش: ٢/ ٦٠، والأشباه والنظائر في النحو: ٤/ ٦٥٢.

(١١٨) خالفة تلميذه السيوطي وقال السيوطي: (المتعيّن في هذا التركيب النصب، ولا يجوز الجر، ووجهه أنه نائب مناب المصدر المحذوف الذي هو في الأصل وصف له، تقديره: حمدًا أكمل الحمد، قاله النحاة في باب المفعول المطلق، ومنهم ابن مالك في شرح الكافية، وابن هشام في التوضيح، يقوم مقام المصدر وصفه مضافًا إليه، كـ (سرت أحسن السير،...) ينظر فجر الثمد في الحاوي للفتاوي: ٢/ ٣٣٦، وشرح الكافية الشافية: ٦٥٦، وأوضح المسالك: ٢/ ٢١٣.

(١١٩) ينظر ص١٠٥، قال (ليس على اعتبار الفاعليّة في هذا المعنى الثاني بل على اعتبار الفضلة...) ص٥.

(١٢٠) ينظر ص١٠٢.

(١٢١) ينظر شرح الرضي على الكافية: ٢/ ٣٠١.

(١٢٢) ينظر ص ١٠٤.

عند إرادة المعنى المجازي من اللفظ المجازي؛ لئلا يلزم الجمع بين المعنيين على ما فُصِّل في مقامه(١٢٣)، والقاعدة السادسة أن محل الإعراب إنما هو المعنى الثاني الذي هو معنى نحوي لا معنى بياني ولا معنى لغوي على ما حُرِّر في محله(١٢٤)، فاحفظ هذه القواعد فإنّ لها منافع ومصالح كثيرة جدًا.

أما المرصد الثاني ففيه مطلبان، فالمطلب الأول: أن مقام الخفض – ههنا – فوق مقام النصب والرفع رعاية لمقتضى الحال وإعطاء لكل مقام حقه من المقال، ولما تعرف أن الألفاظ تدور مع المعاني وجودًا وعدمًا، كما أن الإعراب يدور مع المعاني النحوية الحاصلة في التراكيب(١٢٥)، لا مع المعاني البيانية، ولا مع المعاني اللغوية؛ ولأجل الذهول عن حفظ هذا الدوران، كُثر النزاع في بيان إعراب هذا القول، فإن قلت: فكيف تقبل هذا التوجيه وإنه عكس الترتيب في أنواع الإعراب عند النحاة؟ قلت: لا استبعاد – ههنا – بعد التأمّل فيما ذكرنا، ألا ترى أن مقام المعمول بعد مقام العامل(١٢٦) باعتبار الأصل، لكن المعمول يُقدّم على عامله كثيرًا؛ رعاية لمقتضى المقام لغرض من الأغراض، قال الله عز وجل ﴿إِيَّاكَ نَعبُدُ﴾(١٢٧) وفيه نحو قولك: وجه الحبيب اتمنّى، فإذًا لا تدافُع – ههنا – في التحقيق، إذ الواجب على المتكلم رعاية مقتضى المقام، وإعطاء لكل مقام حقّه كما ينبغي، فلا تكن من الممترين؛ لتفوز بالسعادة، ولقد أشار إلى مثل هذا قول الله عز وجل ﴿وَءَامِنُواْ بِمَآ أَنزَلْتُ مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَكُمْ﴾(١٢٨)، كما أشار إلى مثله النبي صلى الله عليه وسلم بقوله (لو كان موسى حيًّا لما وسعه إلا اتباعي)(١٢٩)، وقريبٌ منه قول العلماء:

(١٢٣) ينظر ١٠٦.
(١٢٤) ينظر ١٠٦.
(١٢٥) ينظر تأويل مشكل القرآن: ١٤، والخصائص: ١/ ٢١٥، والنحو والنحاة بين الأزهر والجامعة: ١١٢.
(١٢٦) احتفى النحاة بالعامل النحوي، بل إن النحو كُلَّه عاملٌ ومعمول، ينظر الكتاب: ١/ ١٣، وقواعد المطارحة: ٥٤.
(١٢٧) سورة الفاتحة: ٥.
(١٢٨) سورة البقرة، من آية: ٤١.
(١٢٩) ينظر الحديث في مسند الإمام أحمد: ٣٣/ ٣٤٩، برقم ١٥١٥٦.

الأحكام تدور مع المصالح وجودًا وعدمًا(١٣٠)، كما أن معالجات علم الطب تدور مع رعاية مصالح أمزجة(١٣١) بدن الإنسان في الفصول الأربعة.

فإذا تقرر هذا، فأقول: (أكمل الحمد) في قولنا: الحمد لله أكمل الحمد وأتمّه، إذا كان مجرورًا يكون وصفًا جاريًا على اسم الجلالة، على سبيل التعظيم والثناء، وموافقًا لاستعمال العرب العرباء، ومطابقًا للقواعد الست المذكورة(١٣٢)، وسالمًا من توجّه اعتراض الوجوه الخمس المذكورة(١٣٣) الواردة على التعرّض لذكر المصدر في توجيه هذا القول، وبعيدًا عن محل الخلاف والتعقيد بمراحل، ومن التقوّل بالإضمار – ههنا – فلا تلتفت بعد ما أقمنا الدليل على ما ادّعيناه على ما عرفته إلى قول من قال: إن هذا التوجيه يخالف الظاهر المتبادر لكثير الدوران على الألسنة العذب المألوف؛ فإنه لا يعارض النص المفسّر المحكم على ما حُرِّر في محله؛ فإذا كان الأمر كذلك يكون القول بالخفض – ههنا – مرجّحًا على القول بالنصب والرفع كرجحان المحكم على سائر أقسام الظاهر على حُقِّق في علم الأصول(١٣٤)، وقد ثبت بإجماع أهل اللغة وعلماء العربية والأصول أنّ القول

(١٣٠) ينظر القاعدة في الموافقات: ٣/ ١٢٠.

(١٣١) النظرية البقراطية تقوم على أركان أربعة، هي النار والأرض والهواء والماء.
فالنار: حارة يابسة، والأرض: باردة يابسة، والهواء: حار رطب، والماء: بارد رطب، فنقلت هذه العناصر إلى جسم الإنسان، فأصبحت: الأمزجة الأربعة تقابلها أخلاط أربعة، هي: الدم وهو حار رطب، والبلغم وهو بارد رطب، والمرّة الصفراء وهي حارة يابسة، والمرّة السوداء وهي باردة يابسة، فالتوازن أو الاعتدال هو حال الصحة، والخروج عن الاعتدال أو سوء المزاج هو حال المرض. ينظر لقط المنافع في علم الطب: ١/ ١٩٤.

(١٣٢) ينظر ص ١٠٧.

(١٣٣) ينظر ص ١٠٦.

(١٣٤) ينظر الوجيز في أصول الفقه: ٢/ ٩٤.

السالم من الإضمار مقدّم في باب الترجيح على القول الغير السالم من الإضمار(١٣٥)، ومعلوم عندك أن (أكمل الحمد) بالخفض سالم من الإضمار على ما ذكرنا، وكل واحد من النصب و[الرفع](١٣٦) – ههنا – لا يخلو عن الإضمار على ما سيجيئ بيانه فيما بعد إن شاء الله تعالى، فحصل التقريب – ههنا – على ما تسمع وترى؛ ولأجل هذا كان تخريج محمد بن الحسن(١٣٧) في مسألة اعتراض الشرط على الشرط، نحو: إن أكلتِ إن شربتِ فأنت طالق(١٣٨)، مرجحًا عند المحققين من الفقهاء على تخريج الفراء(١٣٩)، وإن كان تخريجه فيها ظاهرًا متبادرًا كثير الدوران، وله نظائر كثيرة في الكتب؛ ولأجل هذا المعنى؛ قال أهل المعاني: إن الإيجاز في قول الله عز وجل ﴿وَلَكُمْ فِي ٱلْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ يَـٰٓأُو۟لِى ٱلْأَلْبَـٰبِ﴾(١٤٠) هو إيجاز قصر لا إيجاز حذف(١٤١)، كما قال المحققون من أهل أصول الفقه: فرق بين المحذوف والمقتضي، وإنّ المحذوف مقدّم على المقتضي عند

(١٣٥) فالأصل عدم الإضمار إلا بدليل، ينظر البرهان: ٣/ ١١٩، ومغني اللبيب: ٨٠٢، والأشباه والنظائر في النحو: ١/ ١٥٧.

(١٣٦) في المخطوط (الخفض).

(١٣٧) أبو عبد الله بن الحسن بن فَرْقد الشيباني، صاحب أبي حنيفة، توفي سنة ١٨٩هـ، ينظر ترجمته في وفيات الأعيان: ٤/ ١٨٤، وسير أعلام النبلاء: ٩/ ١٣٤.

(١٣٨) قال النووي (لو قال إن دخلت الدار إن كلمتِ زيدًا فأنتِ طالق،.. فلابُدّ منهما، ويشترط تقديم المذكور آخرًا على المذكور أولًا، ويُسمى هذا اعتراض الشرط على الشرط؛ لأنه جعل الكلام شرطًا لتعليق الطلاق بالدخول، والتعليق يقبل التعليق... وهو الصحيح الذي عليه الجماهير،... قالوا: فإذا كلمته في المثال المذكور ثم دخلت طُلِّقتْ، وإن دخلت ثم كلمته لم تطلق) ينظر روضة الطالبين وعمدة المفتين: ٨/ ١٧٧، ١٧٨، وكذلك شرح الكافية الشافية لابن مالك: ١٦١٤، وارتشاف الضرب: ١٨٨٤، والمساعد على تسهيل الفوائد: ٣/ ١٧٣، ومغني اللبيب: ٨٠١، والأشباه والنظائر في النحو للسيوطي: ٤/ ٧٨.

(١٣٩) مذهب الفراء: إن كان بينهما ترتُّب في العادة كالأكل مع الشرب قُدِّم المعتاد تقديمه، وإن لم يكن فالمقدّم هو الثاني. ينظر الكوكب الدريّ: ٤١٢.

(١٤٠) سورة البقرة من آية: ١٧٩.

(١٤١) ينظر مفتاح العلوم: ٣٨٨، والمطوّل: ٤٨٤.

التعارض(١٤٢)، فإذا كان توجيه الخفض على ما ذكرنا يكون مقبولًا ليس بمحل لتعرض اعتراض من الاعتراضات أصلا، وحُكي أن شخصًا قال للقمان: أنت تقول قولًا حقًا وحكما صادقًا لكن كثير من الناس لا يقبله، فقال على القول الحق والحكم الصادق ابتغاءً لمرضاة الله تعالى سواء كان مقبولًا عند الناس أو لا يكون مقبولًا عندهم، قال الله تعالى: ﴿وَمَا عَلَى ٱلرَّسُولِ إِلَّا ٱلْبَلَٰغُ ٱلْمُبِينُ﴾(١٤٣) ثم أقول أيضًا: النصب في هذا القول راجح على الرفع فيه، وإن كان مشتملًا على الإضمار لكونه منتظمًا مع الخفض في سلك نظام الدر، مع رعاية العامل اللفظي القوي فيهما، بخلاف الرفع فيه على ما ترى.

تنبيه! إنّ مَنْ ميّز بين المعنى الأول وبين المعنى الثاني في حق قولنا: الحمد لله أكمل الحمد وأتمّه، واعتبر الإعراب في حق المعنى الثاني – ههنا – لا في حق المعنى الأول، فقد سهل عليه المسلك ودخل تحت قول القائل:

---------- يضع [الهناء](١٤٤) مواضع النُّقْبِ(١٤٥)

وأما المطلب الثاني، من المرصد الثاني ففيه بيان ذكر وجوه الترجيح في الخفض والنصب والرفع على سبيل الإيجاز، فأقول الخفض فيه مرجح على ما عداه لكونه سالمًا عن القول بالإضمار مع كونه موافقًا للاستعمال ومطابقًا للقواعد الست المذكورة، ولغير ذلك من الوجوه الدالة على رجحانه على ما عداه – ههنا – والقول بأن النصب فيه أكثر دورانًا وأخفّ وأكثر، فلا يعارض ما ذكرنا – ههنا – لكونه دون ما ذكرناه، على أنّ هذا القول من كلام الناس، وكلام الناس لا يعتبر في مثل هذا المقام؛ لما تعرف أن كلام الناس ليس يجري على القياس، وأمّا بيان وجه رجحان النصب على الرفع بعد ما أحطْتَ بما ذُكِر

(١٤٢) ينظر أصول السرخسي: ١/ ٢٥١، وتقويم الأدلة: ١٣٨.
(١٤٣) سورة النور من الآية: ٥٤.
(١٤٤) في المخطوط: النهار، وما أثبته هو الصحيح.
(١٤٥) البيت لدُرَيْد بن الصمّة: متبذّلًا تبدوا محاسنُه * يضع الهناء مواضع النُّقْبِ. ينظر ديوانه: ٤٤، والأغاني: ١٣/ ١٣٠، والبيان والتبيين: ١/ ١٠٧.

في هذا الكتاب، فهو على طرف الثمام عند التأمُّل الصادق، فتوكّل على الله، فإنّه هو الميسر لكل عسير، وهو على الله يسير.

تذنيب: يُسمّى قولنا (الحمد لله) دعاء؛ لقول النبي صلى الله عليه وسلم (خير الذكر (لا إله إلا الله) وخير الدعاء (الحمد لله))(١٤٦) كما أشار إليه النبي صلى الله عليه وسلم حاكيًا عن ربّ العزة: (من شغله ذكري عن مسألتي أعطيته فضل ما يُعطي السائلين)(١٤٧) ومن هذا القبيل قول أُميّة بن أبي الصلت:

أأذكر حاجتي أم قد كفا (م) ني حياؤك إن شيمتَك الحياءُ

إذا أثنى عليك المرءُ يومًا كفاه من تعرُّضه الثناء(١٤٨)

فلولا الخوف من سآمة الخواطر بالأسهاب؛ لأوردنا وجوهًا أُخر، وفوائد أبهى من الدُّرر، تسرّ صدور أولي الألباب، لكن خير الكلام ما قلّ ودلّ، فلنكتفِ بهذا القدر اليسير من التبيان، ولنسمِّيه: تُحفة لأهل الفهم والعرفان، فأقول:

لا تُنْكِرَنْ إهداءنا لك منطقًا منك استفدنا لفظَهُ ونظامَه

فاللهُ عز وجلّ يشكر فِعْلَ مَنْ يتلو عليه وحيه وكلامه(١٤٩)

وهذا ما سنح للفكر الفاتر والذهن القاصر في توجيه إعراب هذا (القول، فالمرجو أن يُنظر فيه بعين الرضا لا بعين السخط والعدى:

وعين الرضا عن كل عيب كليلة ولكن عين السخط تبدي المساويا(١٥٠)

---

(١٤٦) رواية الحديث بـ (أفضل) بدل (خير)، وحسّنه الألباني ينظر سنن ابن ماجة: ٦٢٧، وصحيح الجامع الصغير وزيادته: ١/ ٢٤٨.

(١٤٧) هذا الحديث ضعيف، ضعّفه المحدّثون قديمًا وحديثًا، ينظر سنن الترمذي: ٥/ ١٨٤، شعب الإيمان للبيهقي: ٥٦٧، ٥٦٨، والألباني في سلسلة الأحاديث الضعيفة رقم ٤٩٨٩

(١٤٨) ينظر ديوان أُمية بن أبي الصلت: ١٧، ١٩.

(١٤٩) من قول أبي الفتح البُسْتي، ينظر ديوانه: ٢٩٢.

(١٥٠) قاله الشافعي، ينظر ديوانه: ٩١.

فكيف وإنّ لكل حكيم هفوة، ولكل صارم نبوة، ولكل جواد كبوة، وإن الإنسان محل النسيان، وإن الحسنات يذهبن السيئات، قال الله عز وجل ﴿مَا عَلَى ٱلْمُحْسِنِينَ مِن سَبِيلٍ﴾(١٥١)، ولأجل هذا قيل:

ومن ذا الذي تُرضى سجاياه كلها

كفى المرء نبلًا أن تُعدّ معايبه(١٥٢)

وإني بالعجز والقصور لمعترف، ومن تيار بحار العلماء لمغترف، وذلك كُلُّه إنما هو بفضل الله الكريم الوهاب، معطي العطايا مفتّح الأبواب، وذلك بسابع رمضان المبارك سنة أربع وسبعين وثمان مئة بالتاريخ العربي الهجري العُمري العبقري. قاله مؤلفه: محمد بن سليمان الكافيجي الحنفي. تم نسخًا لخمس ليالٍ مضت من رجب سنة ١٣٠١ على ذمّة جزانته، الملحوظ بعين الرأفة والتوفيق سعاد تلو محمد وبيك توفيق وصلى الله على سيدنا محمد وسلم.

(١٥١) سورة التوبة، من آية: ٩١.

(١٥٢) البيت مجهول القائل وإن نُسِب إلى علي بن الجهم والصنوبري ويزيد المهلبي، وليس لواحد منهم.

الخاتمة

وفيها نتائج وفوائد:

١- هذان كتابان في علم النحو، يُعدَّان من نفائس التراث اللغوي، بحثا مسألتين من مسائله، بحثًا وافيًا، يحتاجها المتخصصون، وينهل منها الدارسون.

٢- عرض الكتابان المادة العلمية عرضًا محكمًا ومنسقًا، في مقالات مرتبة، أو في مرصد ومقصد.

٣- في ردّ السيوطي على شيخه لونٌ من تعامل التلميذ مع شيخه، وتبيّن لنا أن إجلال السيوطي لشيخه الكافيجي وثناءه عليه، وذكره وشكره له على ما أفاد منه فوائد جمّة، لا يَعني عدم إبداء رأي التلميذ وردِّه على شيخه بأدب وتقدير، ردًّا مقرونًا بالدليل والتعليل، ولستُ مؤيّدًا لما ذهب إليه.

٤- تميّز الكتابان بالإحالات وربط فروع المسألة، بضعها برقاب بعض.

٥- يحتفي الكافيجي برأيه، ويتصوّر أنّ قارئًا أو عالمًا ما غير مقتنع، فيورد الأدلة ويحشدها، ويدعوه إلى النظر والتفكُّر، بقوله (على ما تشاهد وتسمع).

٦- يحتفي بالمعنى النحوي، فيسدلّ به وله، ويميّزه عن المعنى البياني واللغوي.

٧- يدلّل على قوله من علوم مختلفة، فيأتي بالآيات والأحاديث والأشعار والأمثال والحكم، وأقوال العلماء من أصوليين ومفسرين وغيرهم، مما يدلّ على موسوعيته العلمية، وسعة اطلاعه ومعارفه.

٨- رُبما أورد دليله من خارج النحو ومصادره، فيستدلّ بقوانين علم المنطق والهندسة وغيرها، فيصدق وصفهُ: بالمتبحّر في المعقولات من العلوم.

٩- بهذا التميّز يصوّر لنا الكافيجي عصره، وأسلوب الطرح فيه، وكثرة تصنيف الكتب النحوية الصغيرة، في كل كتاب مسألة دقيقة، تُبحث فيه بحثًا عميقًا جامعًا لها.

فهرس المصادر والمراجع

١- أحكام كُلّ وما عليه تدلّ، لتقي الدين علي عبد الكافي السُّبكي، ت/ د/ طه محسن، ط١، بغداد، ٢٠٠٠م.

٢- ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي، ت/ رجب عثمان، ط١، ١٤١٨ه، مكتبة الخانجي، القاهرة.

٣- الأزهية في علم الحروف، لعلي بن محمد الهروي، ت/ عبد المعين الملوحي، ١٤١٣ه، مجمع اللغة العربية بدمشق.

٤- الأشباه والنظائر في النحو، لجلال الدين السيوطي، ت/ عبد الإله نبهان وآخرين، مجمع اللغة العربية، دمشق.

٥- أصول السرخسي، محمد بن أحمد بن أبي سهل، دار المعرفة، بيروت.

٦- الأصول في النحو، لمحمد بن سهل السراج، ت/ عبد الحسين الفتلى، ط٣، ١٤٠٨ه، مؤسسة الرسالة، بيروت.

٧- إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس، ت/ زهير غازي زاهد، ط٢، ١٤٠٥ه، عالم الكتب.

٨- الأغاني، لأبي فرج الأصبهاني، دار الكتب العلمية، بيروت.

٩- أماني ابن الشجري، لهبة الله الحسني، ت/ د/ محمود الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة.

١٠- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام، دار الفكر.

١١- الإيضاح العضدي، لأبي علي الفارسي، ت/ د/ حسن فرهود، ط٢، ١٤٠٨ه، دار العلوم.

١٢- الإيضاح في شرح المفصل، لابن الحاجب، ت/ د/ موسى العليلي، مطبعة العاني، بغداد.

١٣- البحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي، ت/ عادل أحمد عبد الموجود وآخرين، ط١، ١٤١٣ه، دار الكتب العلمية، بيروت.

١٤- البرهان في علوم القرآن، بدر الدين الزركشي، ١٤٢٤ه، دار الفكر، بيروت.

١٥- البسيط في شرح جمل الزجاجي، لابن أبي ربيع، ت/ د/ عياد الثبيتي، ط١، ١٤٠٧ه، دار الغرب، بيروت.
١٦- بغية الوعاة في طبقات اللغوين والنحاة، لجلال الدين السيوطي، ت/ محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت.
١٧- البيان في غريب إعراب القرآن، لأبي البركات بن الأنباري، ت/ د/ طه عبد الحميد طه، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٤٠٠ه.
١٨- البيان والتبيين، لعمرو بن بحر الجاحظ، ت/ عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت.
١٩- تاج العروس من جواهر القاموس، لمحمد مرتضى الزبيدي، ط١، ٢٠٠٧، دار الكتب العلمية، بيروت.
٢٠- تأويل مشكل القرآن، لابن قتيبة الدينوري، ت/ السيد أحمد صقر، المكتبة العلمية.
٢١- التبيان في إعراب القرآن، لأبي البقاء العكبري، ت/ سيد كريم الفقي، ط١، ١٤٢٢ه، دار اليقين، المنصورة.
٢٢- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيان الأندلسي، ت/ حسن هنداوي، ط١، ١٤٢١ه، دار القلم، دمشق.
٢٣- التعريفات، للشريف علي بن محمد الجرجاني، ت/ د/ عبد الرحمن عميرة، ط١، ١٤١٦ه، عالم الكتب.
٢٤- تقويم الأدلة في أصول الفقه، أبو زيد عبد الله بن الدبوسي الحنفي، ت/ خليل محيي الدين، ط١، ١٤٢١ه، دار الكتب العلمية، بيروت.
٢٥- التيسير في قواعد علم التفسير، للكافيجي، ت/ مصطفى محمد الذهبي، ط١، ١٤١٩ه، مكتبة القدسي.
٢٦- ثمار القلوب في المضاف والمنسوب، لعبد الملك الثعالبي، ت/ محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف.
٢٧- الجنى الداني في حروف المعاني، للحسن بن قاسم المرادي، ت/ د/ فخر الدين قباوة، ومحمد نديم، ط٢، ١٤٠٣ه.
٢٨- حاشية الدسوقي على المغني، لمصطفى الدسوقي، دار الكتب العلمية، بيروت.

٢٩- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار الفكر.
٣٠- الحاشية على المطول، شرح تلخيص مفتاح العلوم، السيد الشريف الجرجاني علي بن محمد، ت/ د/ رشيد أعرضي، ط١، ١٤٢٨ه، دار الكتب العلمية، بيروت.
٣١- الحاوي للفتاوي، لجلال السيوطي، ط ١٤٢٤ه، دار الفكر، بيروت.
٣٢- حروف المعاني، لعبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، ت/ د/ علي بن توفيق الحمد، ط١، ١٤٠٤ه، مؤسسة الرسالة، بيروت.
٣٣- حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة، لجلال الدين السيوطي، ط١، ١٤١٨ه، دار الكتب العلمية، بيروت.
٣٤- حلية طالب العلم، بكر بن عبد الله أبو زيد، ط٣، ١٤٠٩ه، مؤسسة قرطبة.
٣٥- خزانة الأدب، لعبد القادر البغدادي، ت/ عبد السلام هارون، ط١، ١٤٠٦ه، مكتبة الخانجي، القاهرة.
٣٦- الخصائص، لأبي الفتح بن جني، ت/ محمد النجار، دار الهدى، بيروت.
٣٧- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، للسمين الحلبي، ت/ أحمد الخراط، ط٢، ١٤٢٤ه، دار القلم، دمشق.
٣٨- ديوان أبي الفتح البُستي، ت/ درية الخطيب، لطفي الصقال، ١٤١٠ه، مجمع اللغة العربية، دمشق.
٣٩- ديوان الشافعي، جمعه: محمد عفيف الزعبي، دار الجيل، بيروت.
٤٠- ديوان المتنبي، ١٤٠٣ه، دار بيروت، بيروت.
٤١- ديوان أُميّة بن أبي الصلت، ت/ د/ سجيع جميل الجُبيلي، ط١، ١٩٩٨م، دار صادر، بيروت.
٤٢- ديوان دُريد بن الصُّمَّة، ت/ د/ عمر عبد الرسول، دار المعارف، القاهرة.
٤٣- ديوان عبد الرحمن بن حسّان، ت/ د/ سامي العاني، مطبعة المعارف – ١٩٧١م.
٤٤- ديوان كعب بن مالك الأنصاري، ت/ د/ سامي العاني، مكتبة النهضة – بغداد.
٤٥- ذخيرة القصر في تفسير العصر، لمحمد بن سليمان الكافيجي، ت/ د/ مرزوق علي إبراهيم، ط٢، ١٤٤١ه، مكتبة الديار، القاهرة.

٤٦- رصف المباني في شرح حروف المعاني، لأحمد بن عبد النور المالقي، ت/ د/ أحمد الخراط، ط٢، ١٤٠٥ه، دار القلم، دمشق.
٤٧- روضة الطالبين وعمدة المفتين، ليحيى بن شرف النووي، ت/ زهير الشاويش، ط٣، ١٤١٢ه، المكتب الإسلامي، بيروت.
٤٨- سقط الزند، لأبي العلاء المعرّي، شرح/ أحمد شمس الدين، ط١، ١٤١٠هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.
٤٩- سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيء في الأُمة، محمد ناصر الدين الألباني، ط١، ١٤١٢ه، دار المعارف، الرياض.
٥٠- سنن ابن ماجة، لمحمد بن يزيد القزويني، ت/ محمد الألباني، ط٢، ١٤٢٩هـ، مكتبة المعارف، الرياض.
٥١- سنن الترمذي، لمحمد بن عيسى الترمذي، ت/ أحمد شاكر ومحمد فؤاد عبد الباقي، ط٢، ١٣٩٥، مطبعة البابي الحلبي، مصر.
٥٢- سير أعلام النبلاء، لشمس الدين الذهبي، ط١١، ١٤١٧هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت.
٥٣- شرح التسهيل، لابن مالك الجياني، ت/ عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي، ط١، ١٤١٠هـ، دار هجر.
٥٤- شرح التصريح على التوضيح، لخالد الأزهري، مطبعة دار إحياء التب العربية.
٥٥- شرح الرضي على الكافية، ت/ يوسف حسن عمر، ط جامعة قاريونس.
٥٦- شرح الكافية الشافية، لابن مالك الجياني، ت/ عبد المنعم هريدي، دار المأمون للتراث.
٥٧- شرح المفصل، لابن يعيش النحوي، عالم الكتب، بيروت.
٥٨- شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب، لابن الحاجب، ت/ جمال مخيمر، ط١، ١٤١٨ه، مكتبة الباز، مكة.
٥٩- شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور الإشبيلي، ت/ صاحب أبو جناح.
٦٠- شرح قواعد الإعراب لابن هشام، لمحيي الدين الكافيجي، ت/ فخر الدين قباوة، ط٣، ١٩٩٦م، دار طلاس دمشق.

٦١- الصاحبي، لأحمد بن فارس، ت/ السيد أحمد صقر، مطبعة عيسى البابي، القاهرة.
٦٢- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، لإسماعيل الجوهري، ت/ أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، ط٤، ١٩٩٠.
٦٣- صحيح الجامع الصغير وزيادته، محمد ناصر الدين الألباني، ط٣، ١٤٠٨هـ، المكتب الإسلامي، بيروت.
٦٤- صون المنطق والكلام عن فني المنطق والكلام، لجلال الدين السيوطي، ت/ د/ علي النشار وسعاد عبد الرزاق، دار النصر.
٦٥- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، لمحمد السخاوي، ط١، ١٤٢٤هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.
٦٦- الغُرّة الواضحة في تفسير سورة الفاتحة، لمحمد بن سليمان الكافيجي، ت/ د/ مرزوق علي إبراهيم، ط٢، ١٤٤١هـ، مكتبة الديار، القاهرة.
٦٧- الفوائد الضيائية شرح كافية ابن الحاجب، لنور الدين الجامي، ت/ أسامة الرفاعي، ١٤٠٣ه، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية – العراق.
٦٨- قواعد المطارحة، لجمال الدين بن إياز، ت/ عبد الله عمر الحاج، ط١، ١٤٣٢هـ، دار العبيكان، الرياض.
٦٩- كتاب الإدغام من شرح كتاب سيبويه للسيرافي، ت/ سيف العريفي، ط١، ١٤٢٩ه، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية.
٧٠- كتاب المصباح (في النحو)، لأبي الفتح ناصر المطرزي، ت/ مقبول علي النعمة، ط١ ١٤١٤ه، دار البشائر الإسلامية – بيروت.
٧١- الكتاب، لسيبويه، ت/ عبد السلام هارون، عالم الكتب، بيروت.
٧٢- الكشاف، للزمخشري، ت/ عبد السلام شاهين، ط٤، ١٤٢٧هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.
٧٣- الكليات، لأبي البقاء الكفوي، ط٢، ١٤١٣ه، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة.
٧٤- الكوكب الدريّ، لجمال الدين الإسنوي، ت/ محمد حسن عواد، ط١، ١٤٠٥هـ، دار عمّار، عمّان.

٧٥- لقط المنافع في علم الطب، لابن الجوزي، ت/ د/ مرزوق علي إبراهيم، دار الكتب المصرية، القاهرة.
٧٦- مجمع الأمثل، للميداني، ت/ محمد أبو الفضل إبراهيم، ١٤١٦ه، دار الجيل، بيروت.
٧٧- مجموعة الفتاوى، لأحمد بن تيمية، ط١، ١٤١٨ه، مكتبة العبيكان.
٧٨- المحرر الوجيز في تفسر الكتاب العزيز، عبد الحق عطية الأندلسي، وزارة الأوقاف بقطر.
٧٩- المحصول في شرح الفصول، لابن إياز البغدادي، ت/ شريف النجار، ط١، ١٤٣١ه، دار عمّار، عمّان.
٨٠- المساعد في تسهيل الفوائد، لابن عقيل، ت/ محمد كامل بركات، ١٤٠٠ه، جامعة الملك
عبد العزيز.
٨١- المسائل المشكلة البغداديات، لأبي الفارسي، ت/ صلاح السنكاوي، وزارة الأوقاف العراقية.
٨٢- المستدرك على الصحيحين، لأبي عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن حمدويه، المعروف بابن البيع، ت/ مصطفى عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١١ه - ١٩٩٠م.
٨٣- مسند الإمام أحمد بن حنبل، ت/ شعيب الأرنؤوط، وعادل مرشد وآخرين، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢١ه، ٢٠٠١م.
٨٤- المصباح المنير، لأحمد الفيومي، ١٤٢٤ه، دار الحديث، القاهرة.
٨٥- المطوّل شرح تلخيص مفتاح العلوم، لسعد الدين التفتازاني، ت/ عبد المجيد هنداوي، ط١، ١٤٢٢ه، دار الكتب العلمية، بيروت.
٨٦- معاني الحروف، لعلي بن عيسى الرماني النحوي، ت/ د/ عبد الفتاح شلبي، ط٣، ١٤٠٤ه، دار الشروق، جده.
٨٧- معاني القرآن وإعرابه، لإبراهيم بن السري الزجاج، ت/ عبد الجليل شلبي، ط١، ١٤٠٨ه، عالم الكتب، بيروت.

٨٨- معاني القرآن، ليحيى بن زياد الفراء، ت/ محمد علي النجار، دار السرور، بيروت.
٨٩- مغني اللبيب، لابن هشام، ت/ د/ مازن المبارك ومحمد علي، ط٦، ١٩٨٥م، دار الفكر، بيروت.
٩٠- مفتاح العلوم، ليوسف السكاكي، ت/ عبد المجيد هنداوي، ط١، ١٤٢٠ه، دار الكتب العلمية، بيروت.
٩١- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، لإبراهيم بن موسى الشاطبي، ت/ عبد الرحمن بن العثيمين وآخرين، ط١، ١٤٢٨ه، جامعة أم القرى.
٩٢- المقتضب، لمحمد بن يزيد المبرد، ت/ عبد الخالق عضيمة، طبعة المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ١٣٩٩ه.
٩٣- المُنْجَم في المعجم، لجلال الدين السيوطي، ت/ إبراهيم باجس عبد المجيد، ط١، ١٤١٥ه، ١٩٩٥ه، دار ابن حزم، بيروت.
٩٤- الموافقات، لإبراهيم بن موسى الشاطبي، ت/ مشهور آل سلمان، ط١، ١٤١٧ه، دار ابن عفان، السعودية.
٩٥- النحو الوافي، عباس حسن، دار المعارف بمصر.
٩٦- النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة، لمحمد أحمد عرفة.
٩٧- نوابغ الكلم، لجار الله الزمخشري، ط٢، ١٣٥٤ه.
٩٨- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، لجلال السيوطي، ت/ عبد العال سالم مكرم، ط٢، ١٤٠٧ه، مؤسسة الرسالة، بيروت.
٩٩- الوجيز في أصول الفقه الإسلامي، د/ محمد مصطفى الزحيلي، ط٢، ١٤٢٧ه، دار الخير، دمشق.
١٠٠- وفيات الأعيان وإنباء أبناء الزمان، لأحمد بن خلكان، ت/ إحسان عباس، دار صادر، بيروت.

Romanization of Resources

1- Ahkam Kul Wama 'alaihi Tadul, By Taqi Al-Deen 'Ali 'Abdul Kafi Al-Sobki, Verified by Dr. Taha Muhsin, 1st Edition, Baghdad, 2000.

2- Ertishaf Al-Dharb Min Lisan Al'arab, By Abu Hiyan Al-Andlusi, Verified by Rajab 'Othman, 1st Edition, 1418h, Al-Khanji Library, Cairo.

3- Al-Azhiyah Fe 'Ilm Al-Huruf, By Ali Bin Mohammed Al-Harwi, Verification, 1413h, Arab Academy, Damascus.

4- Alashbah Wa Annadha'er Fi Annahw, By Jalal Ad-Din Al-Suyuti, Verified by 'Abdul Elah Nabhan and others, Arab Academy, Damascus.

5- 'Osool Al-Surkhasi, By Md. Bin Ahmed Bin Abu Sahl, Dar Al-Ma'refah, Beirut.

6- Al'osool Fi Annahw, By Md, Bin Sahl Al-Siraj, Verified by 'Abdul Husayin Al-Fatli, 3rd Edition, 1408h, Al-Resalah Foundation, Beirut.

7- 'E'rab Al-Qur'an, By Abu Ja'far Al-Nahhas, Verified by Zuhair Gazi Zahid, 2nd Edition, H1405, Alam Al-Kotob.

8- Al-Aghani, By Abu Faraj Al-Asbahani, Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah, Beirut.

9- Amani Ibn Al-Shajari, By Hibatullah Al-Hasani, Verified by Dr. Mahmoud Al-Tanahi, Al-Khanji Library, Cairo.

10- Awdhah Almasalik 'ila Alfiyyat Ibn Malik, By Ibn Hisham, Dar Al-Fikr.

11- Al'eedhaah Al'udhadi, By Abu 'Ali Al-Farsi, Verified by Dr. Hasan Farhud, 2nd Edition, H1408, Dar Al-'Oloom.

12- Aleedhaah Fe Sharh Almufassal, By Ibn Al-Hajib, Verified by Dr. Musa Al-'Aleeli, Al-'Ani Press, Baghdad.

13- Al-Bahr Almuheet, By Abu Hayyan Al-Andlusi, Verified by 'Adel Ahmed 'Abdul Mawjood and others, 1st Edition, H1413, Dar Al-Kotob Al-'Ilmiyah, Beirut.

14- Alburhan Fe 'Oloom Al-Qur'an, Badr Al-Deen Al-Zarkashi, H1424, Dar Al-Fikr, Beirut.

15- Al-Baseet Fe Sharh Jumal Al-Zujaji, By Ibn Abu Rabi, Verified by Dr. Eyad Al-Thubayti, 1st Edition, H1407, Dar Al-Gharb.

16- Boghyat Alwo'aat Fe Tabaqaat Allughawiyeen Wannohah, By Jalal Ad-Din Al-Suyuti, Verified by Md. 'Abu Fadhl Ibrahim, Al-Asriyah Library, Beirut.

17- Al-Bayan Fee Gharib 'E'raab Al-Qur'an, By Abi Al-Brakat Bin Al-Anbari, Verified by Dr. Taha 'Abdul Hameed Taha, General Egyption Book Board, H1400.
18- Albayan Wattabyeen, By 'Amro Bin Bahr Al-Jahidh, Verified by "Abdu Al-Salam Haroun, Dar Al-Jeel, Beirut.
19- Taj Al'arous Min Jawahir Alqamoos, By Md. Murtadha Al-Zubaydi, 1st Edition, 2007, Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah, Beirut.
20- Ta'weel Mushkil Al-Qur'an, By Ibn Qutaybah Al-Deenori, Verified by Al-Sayyid Ahmed Saqr, Al-Ilmiyah Library.
21- Al-Tibyan Fe 'E'rab Al-Qur'an, By Abu Al-Baqa'a Al-'Okburi, Verified by Sayyid Karim Al-Faqi, 1st Edition, H1422, Dar Al-Yaqeen, Al-Munsorah.
22- Attadhyeel Wattakmeel Fe Sharh Kitab Attasheel, By Abu Hayyan Al-Andusi, Verified by Hasan Hindawi, 1st Edition, H1421, Dar Al-Qalam, Damascus.
23- Al-Ta'reefat, By Al-Sharif 'Ali Bin Md. Al-Jarjani, Verified by: Dr. 'Abdul Rahman 'Omairah, 1st Edition, H1416, 'Aalam Al-Kotob.
24- Taqweem Al-Adillah Fe 'Osool Al-Fiqh, By Abu Zayd 'Abdullah Bin Al-Dabbosi Al-Hanafi, Verified by: Khalil Muhyi Al-Deen, 1st Edition, H1421, Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah, Beirut.
25- Al-Taysir Fe Qawaed 'Ilm Al-Tafsir, By Al-Kafiji, Verified by: Mustafa Md. Al-Thahabi, 1st Edition, H1419, Al-Qudsi Library.
26- Thimar Al-Qoloob Fe Al-Modhaaf Wal Mansoub, By 'Abdul Mlik Al-Tha'aalibi, Verified by: Md. 'Abu Al-Fadhal Ibrahim, Dar Al-Ma'aarif.
27- Al-Jana Al-Dani Fe Hurouf Al-Ma'aani, By Al-Hasan Bin Qasim Al-Muradi, Verified by: Dr. Fakhr Al-Deen Qabawah and Md. Nadim, 2nd Edition, H1403.
28- Hashiyah Al-Dasouqi 'Ala Al-Mugni, By Mustafa Al-Dasouqi, Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah, Beirut.
29- Hashiyah Al-Sabban 'Ala Sharh Al-Ashmouni 'Ala Alfiyat Ibn Malik, Dar Al-Fikr.
30- Al-Hashiyah 'Ala Al-Mutawwil: Sharh Talkhis Miftah Al-'Oloom, Al-Sayyid Al-Sharif Al-Jarjani 'Ali Bin Md., Verified by: Dr. Rasheed 'A'radhi, 1st Edition, 1428h, Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah, Beirut.

31- Al-Hawi Lil-Fatawa, By Jalal Al-Deen Suyouti, Edition of 1424h, Dar Al-Fikr, Beirut.
32- Huruf Al-Ma'aanni, By 'Abdul Rahman Bin Ishaq Al-Zojaji, Verified by: Dr. 'Ali Bin Tawfiq Al-Hamad, 1st Edition, H1404, Al-Resalah Foundation, Beirut.
33- Hosnu Al-Muhadharah Fe 'Akhbaar Misr Wal-Qahirah, By Jalal Ad-Din Al-Suyouti, 1st Edition, H1418, Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah, Beirut.
34- Helyat Taalib Al-'Ilm, By Bakr Bin 'Abdullah Abu Zayd, 3rd Edition, H1409, Qurtobah Foundation.
35- Khazanatu Al-'Adab, By 'Abdul Qadir Al-Baghdadi, Verified by: 'Abdu Al-Salam Haroun, 1st Edition, H1406, Al-Khanji Library, Cairo.
36- Al-Khasa'es, By 'Abu Al-Fath Bin Jinni, Verified by: Md. Al-Najjar, Dar Al-Huda, Beirut.
37- Al-Dur Al-Masoon Fe 'Oloom Al-Kitab Al-Maknoon, By Al-Sameen Al-Halabi, Verified by: Ahmed Al-Kharrat, 2nd Edition, H1424, Dar Al-Qalam, Damascus.
38- Diwan Abi Al-Fath Al-Bosti, Verified by: Durriyyah Al-Khateeb, Lutfi Al-Saqqal, H1410, Arabic Language Academy, Damascus.
39- Diwan Al-Shafi'e, Collected by: Md. Afeef Al-Za'bi, Dar Al-Jeel, Beirut.
40- Diwan Al-Mutanabbi, H1413, Dar Beirut, Beirut.
41- Diwan 'Omayyah Bin Abi Al-Salt, Verified by: Dr Sajee' Jameel Al-Jubaili, 1st Edition, 1998, Dar Sadir, Beirut.
42- Diwan Doraid Bin Al-Summah, Verified by: Dr. 'Omar 'Abdu Al-Rasoul, Dar Al-Ma'aaref, Cairo.
43- Diwan 'Abdul Rahman Bin Hassan, Verified by: Dr. Sami Al-'Aani, Al-Ma'aaref Press, 1971.
44- Diwan Ka'b Bin Malik Al-Ansaari, Verified by: Sami Al-'Aani, Al-Nahdha Library, Baghdad.
45- Dhakheerat Al-Qasr Fe Tafseer Al-'Asr, By Md. Bin Sulaiman Al-Kafiji, Verified by: Dr. Marzouq 'Ali Ibrahim, 2nd Edition, 1441h, Al-Diyar Library, Cairo.
46- Rasf Al-Mabaani Fe Sharh Hurouf Al-Ma'aani, By Ahmed Bin 'Abdu Al-Nour Al-Maliqi, Verified by: Dr. Ahmed Al-Kharrat, H1405, Dar Al-Qalam, Damascus.

47- Rawdhat Al-Talibeen Wa'omdat Al-Mufteen, By Yahya Bin Sharf Al-Nawawi, Verified by: Zuhair Al-Shaweesh, 3rd Edition, H1412, Islamic Office, Beirut.
48- Saqat Al-Zanad, By Abu Al'ala'a Al-Ma'arri, Explained by: Ahmed Shams Al-Deen, 1st Edition, H1410, Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah, Beirut.
49- Silsilat Al-Ahadeeth Adh-Dha'eefah Walmawdhou'ah Wa'atharaha As-Saiye' Fi Al-'Ommah, Md. Nasir Al-Deen Al-Albani, 1st Edition, H1412, Dar Al-Ma'aaref, Riyadh.
50- Sunan Ibn Majah, By Md. Bin Yazeed Al-Qazweeni, Verified by: Md. Al-Albani, 2nd, H1429, Al-Ma'aaref Library, Riyadh.
51- Sunan Al-Tirmithi, By Md. Bin 'Eesa Al-Tirmithi, Verified by: Ahmed Shakir and Md. Fu'ad 'Abdu Al-Baqi, 2nd Edition, H1395, Al-Babi Al-Halabi Press, Egypt.
52- Siyar 'A'laam Al-Nubala'a, By Shams Ad-Din Al-Thahabi, 11th Edition, Al-Resalah Foundation, Beirut.
53- Sharh At-Tasheel, By Ibn Malik Al-Jiyani, Verified by: 'Abdu Al-Rahman Al-Sayyid and Md. Badawi, 1st Edition 1410h, Dar Hajr.
54- Sharh At-Tasreeh 'Ala At-Tawdheeh, By Khlid Al-Azhari, Dar Ehya Al-Kotob Al-Arabia Press.
55- Sharh Al-Radhi 'Ala Al-Kafiyah, Verified by: Yusuf Hasan 'Omar, Edition of Qar Yunus University.
56- Sharh Al-Kafiyah Al-Shafiyah, By Ibn Malik Al-Jiyani, Verified by: 'Abdu Al-Mun'im Hareedi, Dar Al-Ma'moun Lit-Turath.
57- Sharh Al-Mufassal, By Ibn Ya'eesh Al-Nahawi, 'Aalam Al-Kotob, Beirut.
58- Sharh Al-Muqaddimah Al-Kafiyah Fe 'Elm Al-'E'raab, By Ibn Al-Hajib, Verified by: Jamal Mukhaimir, 1st Edition H1418, Al-Baz Library, Makkah.
59- Sharh Jumal Al-Zujaji, By Ibn 'Asfour Al-Eshbili, Verified by: Sahib Abu Janaah.
60- Sharh Quaa'ed Al-'E'raab of Ibn Hisham, By Muhyi Al-Deen Al-Kafiji, Verified by: Fakhr Al-Deen Qabawah, 3rd Edition 1996, Dar Talas, Damascus.
61- Al-Sahibi, By Ahmed Bin Faris, Verified by: Al-Sayyid Ahmed Saqr, 'Eesa Al-Babi Press, Cairo.

62- Al-Sihaah Taj Al-Lughah Wa Sihaah Al-Arabia, By Ismail Al-Jawhary, Verified by: Ahmed 'Abdu Al-Ghafour 'Attar, Dar Al-'Elm Lilmalayeen, 4th Edition, 1990.
63- Saheeh Al-Jami'u Al-Sagheer Waziyadatuh, By Md. Nasir Al-Deen Al-Albani, 3rd, H1408, Islamic Office, Beirut.
64- Sawn Al-Mantiq Walkalaam 'An Fannai Al-Mantinq Walkalam, By Jalal Al-Deen Al-Suyouti, Verified by: Dr. 'Ali Al-Nashshaar and Su'aad 'Abdu Al-Razzaq, Dar Al-Nasr.
65- Al-Dhaw' Al-Lami'u Li'ahl Al-Qarn Al-Tasi'u, By Md. Al-Sakhawi, 1st Edition, H1424, Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah, Beirut.
66- Al-Ghurrah Al-Wadhihah Fe Tafseer Surat Al-Fatihah, By Md. Bin Sulaiman Al-Kafiji, Verified by: Marzouq 'Ali Ibrahim, 2nd Edition, H1441, Al-Diyar Library, Cairo.
67- Al-Fawaa'id Al-Dhiya'iyyah Sharh Kafiyat Ibn Al-Hajib, By Nour Al-Deen Al-Jami, Verified by: 'Osamah Al-Rafe'i, H1403, Ministry of Endowments and Religious Affairs, Iraq.
68- Qawaa'id Al-Mutaarahah, By Jamal Al-Deen Bin 'Ayaadh, Verified by: 'Abdullah 'Omar Al-Haj, 1st Edition, H1432, Dar Al-'Obaikan, Riyadh.
69- Kitab Al-'Edghaam Min Sharh Kitab Saibawayh, By Al-Sirafi, Verified by: Saif Al-'Oraifi, 1st Edition, H1429, King Faisal Centre For Research and Islamic Studies.
70- Kitab Al-Misbah (Fi Al-Nahw), By 'Abu Al-Fath Nasir Al-Matrazi, Verified by: Maqboul 'Ali Al-Ni'mah, 1st Edition, 1414h, Dar Al-Basha'ir Al-Islamiyyah, Beirut.
71- Al-Kitab, By Saibawayh, Verified by: 'Abdu Al-Salam Haroun, 'Aalam Al-Kotob, Beirut.
72- Al-Kashshaaf, By Al-Zamakhshari, Verified by: 'Abdu Al-Salam Shaheen, 4th Edition, H1427, Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah, Beirut.
73- Al-Kulliyaat, By Abi Al-Baqa'a Al-Kafawi, 2nd Edition, H1413, Dar Al-Jeel, Beirut.
74- Al-Kawkab Al-Durry, By Jamal Al-Deen Al-Isnawi, Verified by: Md. Hasan 'Awwaad, 1st Edition, H1405, Dar 'Ammar, Amman.
75- Laqt Al-Manaafi'u Fe 'Elm At-Tib, By Ibn Al-Jawzi, Verified by: Dr. Marzouq 'Ali Ibrahim, Dar Al-Kotob Al-Masriyyah, Cairo.

76- Majma'u Al-Amthal, By Al-Maydani, Verified by: Md. Abu Al-Fadhl Ibrahim, H1416, Dar Al-Jeel, Beirut.
77- Majmuat Al-Fataawa, By Ahmed Bin Taymiyyah, 1st Edition, H1418, Al-'Obaikan.
78- Al-Muharrir Al-Wajeez Fe Tafseer Al-Kitab Al-Azeez, By 'Abdu Al-Haq 'Atiyyah Al-Andalusi, Ministry of Endowments, Qatar.
79- Al-Mahsoul Fe Sharh Al-Fusoul, By Ibn 'Eyaz Al-Baghdadi, Verified by: Shareef Al-Najjar, 1st Edition, H1413, Dar 'Ammar, Amman.
80- Al-Musaa'id Fe Tasheel Al-Fawaa'ed, By Ibn 'Aqeel, Verified by: Md. Kamil Barakat, H1400, King 'Abdu Al-Aziz University.
81- Al-Masaa'el Al-Mushkilah Al-Baghdadiyyat, By Abu Al-Farisi, Verified by: Salah Al-Sinkawi, Ministry of Endowments, Iraq.
82- Al-Mustadrak 'Ala Al-Saheehayn, By Abu 'Abdullah Al-Hakim Md. Bin 'Abdullah Bin Hamdawayh, Known As Ibn Al-Bay'u, Verified by: Mustafa 'Ata, Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah Beirut, 1st Edition, H1411, Ad 1990.
83- Musnad Al-Imam Ahmed Bin Hanbal, Verified by: Shuayb Al-Arna'out and Adel Murshid and others, Al-Risalah Foundation, 2nd Edition, H1421, Ad 2001.
84- Al-Misbaah Al-Muneer, By Ahmed Al-Fayoumi, H1424, Dar Al-Hadhith, Cairo.
85- Al-Mutawwal Sharh Talkhees Miftah Al-'Oloom, By Sa'd Al-Deen Al-Taftazani, Verified by: 'Abdu Al-Majid Hindawi, 1st Edition, H1422, Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah, Beirut.
86- Ma'aani Al-Huruf, By 'Ali Bin 'Eesa Al-Rummani Al-Nahawi, Verified by: Dr. 'Abdu Al-Fattah Shalabi, 3rd Edition, H1404, Dar Ash-Shoroq, Jeddah.
87- Ma'aani Al-Qur'an Wa'e'raabuh, By Ibrahim Bin Al-Serri Al-Zajjaj, Verified by: 'Abdu Al-Jaleel Shalabi, 1st Edition, H1408, 'Aalam Al-Kotob, Beirut.
88- Ma'aani Al-Qur'an, By Yahya Bin Ziyad Al-Farra, Verified by: Md. 'Ali Al-Najjar, Dar Al-Surour, Beirut.
89- Mughni Al-Labeeb, By Ibn Hisham, Verified by: Dr. Mazin Al-Mubarak and Md. 'Ali, 6th Edition, Ad1985, Dar Al-Fikr, Beirut.

90- Miftah Al-'Oloom, By Yusuf Al-Sakaki, Verified by: 'Abdu Al-Majeed Hindawi, 1st Edition, Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah, Beirut.
91- Al-Maqaasid Al-Shaafiyyah Fe Sharh Al-Khulaasah Al-Kafiyyah, By Ibrahim Bin Musa Al-Shatibi, Verified by: 'Abdul Rahman Bin Al-'Othaymeen and others, 1st Edition, H1428, 'Umm Al-Qura University.
92- Al-Muqtadhab, By Md. Bin Yazeed Al-Mubarrid, Verified by: 'Abdu Al-Khaliq 'Adheemah, Supreme Council For Islamic Affairs, Cairo, H1399.
93- Al-Munjam Fi Al-Mu'jam, By Jalal Al-Deen Al-Suyouti, Verified by: Ibrahim Bajis 'Abdu Al-Majeed, 1st Edition, H1415, Ad1990, Dar Ibn Hazm, Beirut.
94- Al-Muwaafaqaat, By Ibrahim Bin Musa Al-Shatibi, Verified by: Mashhour 'Al Salman, 1st Edition, H1417, Dar Ibn 'Affan, K. S. A.
95- An-Nahw Al-Wafi, By 'Abbas Hasan, Dar Al-Ma'aaref, Egypt.
96- An-Nahw Wan-Nohah Baina Al-Azhar Wal-Jami'ah, By Md. Ahmed 'Arafah.
97- Nawaabig Al-Kalim, By Jarullah Al-Zamakhshari, 2nd Edition, H1354.
98- Ham'u Al-Hawaami'u Fe Sharh Jam'u Al-Jawaami'u, By Jalal Al-Suyouti, Verified by: 'Abdul'aal Salim Makram, 2nd Edition, H1407, Al-Risalah Foundation, Beirut.
99- Al-Wajeez Fe 'Osool Al-Fiqh Al-Islami, By Dr. Md. Mustafa Al-Zaheeli, 2nd Edition, H1427, Dar Al-Khair, Damascus.
100- Wafiyyaat Al-'A'yaan Wa'inba'a 'Abna'a Al-Zaman, By Ahmed Bin Khalkan, Verified by: 'Ihsaan 'Abbas, Dar Sadir Beirut.